



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم  
كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير  
شعبة علوم اقتصادية



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي  
في العلوم الاقتصادية  
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

واقع القطاع البنكي جزائري أمام إشكالية تنويع  
الاقتصاد  
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إشراف الأستاذة:  
-هني أمينة

من إعداد الطالبة:  
-حميداش إكرام

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر	مستغانم	رئيس
هني أمينة	أستاذة محاضرة	مستغانم	مقررة
شاشوة فضلول	أستاذ مشارك	مستغانم	مناقش

السنة الجامعية: 2017-2018

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي بكل تواضع واحترام إلى الوالدين الكريمين اللذان كان لهما الفضل في بلوغي هذه المرحلة من مشواري الدراسي، فجزاهما الله خير الجزاء وإلى كل أفراد العائلة من صغيرهم إلى كبيرهم،

**حميداش إكرام**

شكر و عرفان

الشكر أولا وأخيرا إلى العلي القدير الذي قدرنا على إتمام هذا العمل وسهل مصائب الدنيا ونسأله تعالى أن يرزقنا الإخلاص في أعمالنا كلها إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المؤطرة الدكتورة "هني أمينة"

و إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل،

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

## مقدمة

تلعب البنوك دورا مهما في الاقتصاد الوطني الجزائري حيث يحتل القطاع البنكي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية والمالية، وإن ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا من خلال العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية عن طريق سياسة الافتراضية من خلالها استهداف قطاعات الأكثر إنتاجا والأكثر حاجة لتمويل من جهة وتحقيق أهداف العامة من جهة أخرى.

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تطورات منذ الاستقلال ومر بعدة مراحل بانتهاج سياسة اشتراكية ثم تحرر ومرور باقتصاد السوق وكذلك مست هذه التطورات إصلاحات طرأت على نظام البنكي و صدور قانون 10/90 الذي عدل الجهاز المصرفي حيث تعد البنوك المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشأ اقتصاد قوي أو

ضعيف بدون بنوك تجارية وهي أداة لتنويع الاقتصاد ومعرفة دورها الهام في الاقتصاد نحن  
بصدد الإجابة على الإشكالية تالية؟

### الإشكالية التالية

-كيف يؤثر القطاع البنكي الجزائري في تنويع الاقتصاد؟

الأسئلة فرعية

\*ما تأثير البنوك التجارية على الاقتصاد؟

\*ما علاقة البنوك بالاقتصاد؟

-هل لبنك الفلاحة وتنمية الريفية دور في تنويع الاقتصاد؟

### فرضيات البحث

#### فرضيتين

-تلعب البنوك دورا هاما في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال القروض التي تمنحها من أجل خلق  
مناصب شغل جديدة ودعم الاستثمار

-للبنوك الجزائرية دور هام في تمويل مشاريع الاستثمارية بهدف تنويع الاقتصاد.

### أهمية الموضوع

تكمن أهمية البحث تسليط الضوء على البنوك وكيفية تسييرها للقروض، وبالتالي تحريك  
وتفعيل الدورة الاقتصادية من خلال تقديم مشاريع استثمارية.

### أهداف الموضوع

نهدف من وراء بحثنا هذا إلى:

-معرفة الاستراتيجيات المتبعة في تنمية الودائع في البنوك التجارية.

-معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة زمنية.

- إعطاء دراسة ميدانية لحالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية وبهذا نتعرف عليه أكثر، والأهم من  
هذا هو معرفة طريقة تسييره باعتباره يمتلك أكبر شبكة بالجزائر.

### منهج متبع

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي في الفصل الأول وذلك بعرض مفاهيم عامة ثم وصفها،  
أما الفصل الثاني والثالث فإن المنهج المتبع فهو وصفي تحليلي وتطبيقي.

### خطوات البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة، وتليهم خاتمة.

فالفصل الأول نتناول فيه التمويل البنكي ودوره في الاقتصاد

والفصل الثاني نتطرق إلى الاقتصاد الجزائري وإشكالية تنويعه

بينما الفصل الثالث والأخير فهو التطبيقي ويتميز بدور القطاع البنكي في تنويع الاقتصاد الجزائري.

## الفصل الأول: تمويل البنوك ودوره في الاقتصاد

### تمهيد

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه، والذي لأجله أنشأ ويرجع هذا التعدد للتخصص الدقيق والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية متمتاز بالقانونية والثقة، وتختلف البنوك من دولة لأخرى تبعا لنظامها السياسي والاقتصادي ومدى تطور التعاملات والأنشطة فيه ونظرا لدور الفعال الذي تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد، فإن دراسة العلاقة التي تجمع البنوك بالاقتصاد تصبح أمر ضروري. حيث يتضمن هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: إطار نظري للبنوك

المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي للاقتصاد.

## المبحث الأول: إطار نظري للبنوك

### المطلب الأول: تعريف البنك ومبادئه

#### I- مفهوم البنك

البنك هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، وبيّاشر عمليتان الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم في انتاج المشروعات. وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي<sup>1</sup>.

وهناك من يعرفه بالمنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها<sup>2</sup> حيث أن رأسمال البنك عند التأسيس زائد الاحتياط زائد الأرباح المتراكمة لا يمثل إلا جزءا بسيطا من مجموع الأموال التي يتعامل بها، ويترتب على هذه الحقيقة، أي المتاجرة بأموال الغير نتيجتان هما:

**الحرص:** البنك مؤتمن على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو حريص على تلك الأموال حرصا يمليه المنطق والقانون، فهذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها عند إقراضه، فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه.

**السيولة:** البنك يتعامل بأموال المودعين، لذى عليه أن يكون حاضرا لطلبهم لسحب ما يرغبون من ودائعهم، وهذا يفسر وجود مبدأ السيولة الكافية لدى البنوك لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل المودعين<sup>3</sup>.

#### II- مبادئ البنك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزما البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "ادار البنوك"، دار المناهج والتوزيع، طبعة 2006، ص 2.

2- حسين جميل البديري، "البنوك مدخل محاسبي واداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2003، ص 16.

3- شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992، ص 28.

**السرية:** وهو عامل يجب أن يتوفر بين البنك والعميل، فلا يجب للبنك أن يخبر أحدا عن أسرار عملاءه ويستثنى الالتزام بهذا المبدأ عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

**حسن المعاملة:** أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة معاملة البنك له، لدى فواجب البنك اختيار العاملين بعناية فائقة وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه.

**الراحة والسرعة:** احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك والسرعة في الاجراءات.

**كثرة الفروع:** يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة منها:

-تسهيل المعاملات على العملاء بعدم انتقالهم إلى ادارة البنك.

-البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عند الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.

-السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للنقود من جهة إلى أخرى<sup>1</sup>.

## **المطلب الثاني: أنواع البنك**

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويختلف الجهاز المصرفي من دولة لأخرى، وفقا لنظامها الاقتصادي ودرجة الحرية التي يتمتع بها هذا الجهاز في رسم خطته وسياسته ومدى حاجة الاقتصاد الوطني كنوع معين من البنوك<sup>2</sup>.

### **1-البنك المركزي:**

يعتبر قلب الجهاز المصرفي النابض، وهو المنشأة العليا التي تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي، وبالتالي الاقتصادي، فهو بنك البنوك وبنك الدولة فضلا على كونه أداة اشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي ككل، فهو يخدم الحكومة وقروضها.

واصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال وتدعيم الاقتصاد وتجديد سعر الخصم وسعر الفائدة<sup>3</sup>.

### **2-البنوك التجارية**

هي منشأة مالية متخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، فهي المكان الذي يتلقى فيه عرض الأموال بالطلب عليها<sup>4</sup>، ومن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية ما يلي:

-جذب الودائع وتقديم القروض.

1 - محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 5.

2 - المرجع نفسه، ص 10.

3 - محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، طبعة 2005، ص 11.

4 - المرجع نفسه، ص 15.

-تقديم مجال الادخار سواء للأفراد ومنشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية.

-تقديم وسال الدفع والشراء والخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الخدمات الجارية.

-تقديم خدمات مالية عالمية من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة والتمويل الدولي.

-تقديم الخدمات الاستثمارية مثل التعهد باصدار الأسهم وتصريفها للشركات المصدرة له.

-خصم الأوراق التجارية<sup>1</sup>.

-شراء وبيع العملات والأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته.

تتسم البنوك الجارية بثلاث سمات هامة وهي الربحية، السيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الرئيسية للبنوك والمتمثلة في قبول الودائع، تقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية:

**الربحية:** باعتبار البنوك أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيراداتها بنسبة معينة يترتب عنها زيادة الأرباح بنسبة أكثر، والعكس صحيح لدى نجد البنوك تسعى دائما لزيادة إيراداتها لتجنب الخسائر.

**السيولة:** يمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطب إذن على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة وتجنب التعرض لنقص السيولة لما في ذلك تأثير ثقة المودعين فيه.

**الأمان:** يتسم رأسمال البنك بالصغر إذ لا تزيد نسبته عن 10%، ويعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين والذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، لدى فإذا زادت الخسائر عن رأس المال فقد تلتهم جزء من أموال المودعين<sup>2</sup>.

وتنقسم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري:

### -البنوك ذات الفروع

تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة في البلاد وتتبع اللامركزية في ادارتها وتقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل شرط استخدامها في تمويل رأس المال العامل لضمان السرعة في استرداد القروض<sup>3</sup>.

### -بنوك السلاسل

وهي تنشأ نتيجة نمو كبير حجم البنوك التجارية وحجم الأموال التي متولها، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، تحت اشراف مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة وينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

### -بنوك المجموعات

1 - محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 139-140.

2 - منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مدخل اتخاذ القرار، مركز الدلتا للطباعة، مصر، طبعة 2009، ص 11-12.

3 - المرجع نفسه، ص 145.

وهي شبه الشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، فهي ذات طابع احتكاري.

### -البنوك الفردية

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات الأشخاص وتتميز في توظيف مواردها التي تكون قابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير، وبدون خسائر مثل الأوراق التجارية المخصوصة.

### -البنوك المحلية

تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو حتى مدينة محددة.

### -البنوك المتخصصة

هذه من البنوك لا تستقي مواردها من الودائع مثل البنوك التجارية، وإنما من رأسمالها ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها، لدى فان البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر إلا في حدود مواردها ومن أنواعها مايلي:

#### 1-بنوك التنمية الصناعية:

وهي بنوك متخصصة في انشاء وتدعيم الصناعات المختلفة معتمدة على رأسمالها وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى أو السندات التي تصدرها.

#### 2-بنوك التنمية الزراعية:

هي بنوك متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد بمنح قروض قصيرة الأجل وشراء الآلات الزراعية ورفع الكفاءة الانتاجية بقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة المدى لاستصلاح الأراضي<sup>1</sup>.

#### 3-البنوك العقارية

هي منشآت مالية تقدم سلف بضمان أراضي أو عقارات مبنية، وقروض لجمعيات ومنشآت الإسكان كما تساهم ايضاً في تأسيس هذه المنشآت معتمدة في تمويلها على رؤوس الأموال ولقروض طويلة الأجل التي تتحصل عليها من البنك المركزي، كما تقوم بالرقابة المصرفية الكاملة على الأنفاق والادارة الاقتصادية للمشروع وخدمة أجهزة التعمير.

#### -بنوك التجارة الخارجية

تختص في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، والهدف من انشائها هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية بما في ذلك قروض الاستثمار طويلة الأجل كما تمنح تسهيلات الائتمانية للمنشآت الصناعية للنهوض بالانتاج المتخصص للتصدير من حيث الكم، وشراء المواد الأولية والسلع الوسيطة<sup>2</sup>.

1 - محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 18-23.

2 - محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص 23.

## -بنوك الاستثمار

هي البنوك التي تقوم بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا للخطط التنموية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد الوطني، ويجوز لها أن تنشأ في هذا المجال شركات الاستثمار<sup>1</sup>، وم وظائفها:

- الاتجار في الأوراق المالية بشرائها واعداد ببيعها بالتجزئة أسهم وسندات.
- السمسرة والحصول على عمولة شراء وبيع الأوراق المالية الموجودة بالسوق.
- تسويق الأوراق المالية المصدرة لتوفير رأس المال طويل الأجل لكافة المشروعات.

## -بنوك الادخار

هي بنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وهي أقرب وسيلة للمدخر من ذوي الدخل الصغيرة.

## -البنوك الإسلامية

هي بنوك حديثة النشأة، وكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنك وعملاءه أخذا وعتاء، هي مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تبحث عن المشروعات الأكثر نفعاً وليس مجرد الأكثر ربحاً.

إن لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية في أي دولة، فهي تقوم بدور حيوي خاصة فيما يتعلق بدفع التنمية والتطور لهذه القطاعات ولأن معظم الدول ومنها الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق وسياسة التحرر الاقتصادي الشيء الذي أدى إلى تنويع نشاطات البنك وزيادة درجة تعقيدها<sup>2</sup>.

## المطلب الثالث: أهمية البنوك في الاقتصاد

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية. فكلما نمت واتسع النشاط الاقتصادي زادت تبعاً لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان الدور التي تلعبه من التنمية الاقتصادية وفي تطور وتقدم الدول اقتصادياً و اجتماعياً وسياسياً، حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية بتقديم القروض وسلفيات والتسهيلات الائتمانية المختلفة المعتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية و ذاتية تتمثل في رأسمالها واحتياطياتها ومخصصاتها وأرباحها.

وتعتبر البنوك إحدى دعائم الكبرى والأساسية من بناء هيكل الاقتصادي للدولة كذلك تقوم البنوك بدور فعال في دعم فعال من دعم توجه العديد من دول العالم لتبني سياسة تخصيص مشروعاتها العامة كلياً وجزئياً.

فرغم أن القطاع البنكي في الجزائر شهد عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلا أن هذه الإصلاحات لم ينتج عنها التحرير الفعلي للسوق البنكي، حيث تبقى البنوك العمومية تسيطر على

1 - السيد عبد الفتاح اسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 159-160.

2 - السيد عبد الفتاح اسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

مختلف مجالات النشاط سواء كان ذلك من جلب الموارد والاستخدامات أو حتى فترات التوزيع، فابتداء من تاريخ صدور قانون النقد و القرض، ونتيجة للانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري والذي انتقل من خلاله من الاقتصاد المخطط والمقيد إلى اقتصاد السوق. أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية أن تعمل في الجزائر وتخضع لقواعد القانون الجزائري وككل مؤسسة بنكية أو مالية يجب أن يخضع فتح إلى ترخيص خاص الدور الجديد للدولة في ظل الاقتصاد المعاصر.

إن الدولة الجزائرية اليوم تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية ولتحقيق ذلك يجب مرور عبر محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية وامتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجديدة وهي اقتصاد السوق والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.

حيث كان لدولة دور في ظل اقتصاد سوق وهاذف إلى التحكم في الاقتصاد الموجه سواء القطاع الخاص والعام وضرورة تفضيل القطاع الخاص لأنه صاحب القوة محرقة ضمن اقتصاد سوق.

الاتجاه نحو المهام العادية للدولة وتوفير قوة العمومية و تحكم في الموارد المالية.

الأداء التام لدور الدولة الجديدة الذي يفرض دخول اقتصادها في التفاعل مع اقتصاديات أخرى، على الدولة أن تحدد دورها في اقتصاد السوق اتجاه المؤسسات العمومية.

لقد تحسنت المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينيات وذلك يعود إلى سياسات الإصلاحية المعتمدة من أجل التطور الاقتصادي نحو أفاق استثمار واعدة<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي للاقتصاد

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التمويل البنكي

للوصل لمفهوم التمويل البنكي لاين من معرفة مفهوم التمويل بصفة عامة وكذا معرفة طرق التمويل والتي من بينها التمويل البنكي.

**تعريف التمويل:** هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من الأموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة. أو منشآت مالية أو بسندات باهضة أو تطوعية من دولة، خزينة العمومية الجماعات المحلية<sup>2</sup>.

**إذن التمويل هو:**<sup>3</sup> توفير مبالغ اللازمة لدفع وتطور مشروع خاص أو عام.

**طرق التمويل:** تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها إلى الاستثمارات المختلفة بالتنمية ورأسمال متلازمات فلا يمكن أن حدث تنمية بدون رأسمال لذلك هذا الأخير يمثل أساس لبدئ عملية تنمية الاقتصادية لذلك هنالك نوعين من طرق التمويل:

1 - محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص 4.

2 - شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2000، ص 91.

3 - بخراز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان وطني لمطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ثالثة 2005، ص 27-26.

**تمويل داخلي:** هو حصول المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة على تمويل من مواردها الذاتية والمتمثلة عامة من الأموال الخاصة. والاحتياجات محصل عليها من تراكم الأرباح، بحيث تقوم المؤسسة بجمع أرباحها ووضعها من الاحتياجات لتقوم باستخدامها لتوسيع مشاريعها بدلاً من توزيعها كما تحصل المؤسسات على تمويل ذاتي من سيولة نقدية متمثلة من قيم جاهزة.

**تمويل خارجي:** تتمثل من الصيغة التمويلية من اللجوء إلى الموارد الخارجية لتغطية العجز الذي يظهر من التمويل داخلي ويكون من حالة عدم كفاية مصادر تمويل الذاتي متاحة للمؤسسة فتلجأ إلى أشكال تمويل البنكي<sup>1</sup>.

**تعريف التمويل البنكي:** يقصد بالتمويل البنكي ذلك التمويل الذي يتم عن طريق جهاز البنكي أو متلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي من تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى مؤسسات التي تكون من حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها لحل أزمة سيولة آنية تمر بها<sup>2</sup>.

والقروض بدورها تعرف على أنها تلك خدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يعتمد المدين بسدادها مع الفوائد من تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات من طرف مقترض التي تكفل بنك استرداد أمواله في حالة توقف العمليات عن السداد<sup>3</sup>.

### مصادر التمويل البنكي

تنقسم مصادر التمويل البنكي إلى مصدرين وهما : المصادر الداخلية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمال ، والمصادر الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك

#### 1- مصادر الداخلية

وهي أموال البنك الخاصة وتتكون من العناصر التالية :

#### 1-1: رأسمال المدفوع

يتكون من الأموال التي حصل عليها البنك من أصحاب المشروع عن تأسيس أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل أي هو مقدار مساهمة أصحاب رأسمال البنك وهو نوعين :

- رأس المال المدفوع في شكل أسهم إسمية لا يجوز تداولها دون الرجوع إلى البنك.

- رأس المال المدفوع في شكل أسهم لحامله : يمكن تداولها دون الرجوع إلى البنك<sup>4</sup>.

#### 1-2 : الأرباح المحتجزة

تعتبر جزء من حقوق المساهمين ولها شكلين :

#### - الاحتياطات

1 - حمزة محمود الزبيدي، "دار الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 20.

2 - المرجع نفسه، ص 23.

3 - حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع، ص 24.

4 - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 59

في أي مؤسسة مالية يتم اقتطاع مبلغ معين من صافي الأرباح لمواجهة أي طارئ قد يتعرض إليه البنك في مستقبل يودع لدى البنك المركزي وينقسم إلى احتياطي قانوني واحتياطي نظامي حيث الأول يتم احتجازه طبقاً لمقتضيات قانونية<sup>1</sup>.

## - الأرباح غير الموزعة :

هي تلك المبالغ التي تبقى من صافي الربح بعد اقتطاع الاحتياطيات المختلفة وتعد متاحة للتوزيع على من لهم حق الملكية البنك ويكون تكوينها راجع إلى رغبة الإدارة في العمل على استقرار التوزيعات من سنة لأخرى، بحيث يمكن اللجوء إلى الأرباح غير الموزعة لسد النقص في أرباح العام الحالي رغبة في الوفاء بنسبة معينة للمساهمين، فتعتبر مدعمة للمركز المالي البنكي

## 2 - المصادر الخارجية

تتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من خارج نطاق أموال ذاتية وتتمثل فيما يلي :

### 1-2 : الودائع

عقد الودائع البنكية هو اتفاق بين البنك والمودع ولا يهتم هنا المودع سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً يلتزم بموجبه المودع تسليم نقود للبنك الذي يتعامل معه، مع التزامه بردها حسب الاتفاق وللبنك في هذه الحالة حرية استعمالها لحسابه الخاص<sup>2</sup>.

### 2-2 : الاقتراض من البنك المركزي

هي كفالة القروض بضمانات وتسديد المبلغ في أجل محدد أما أجل استحقاق القرض هو سنة واحدة<sup>3</sup>.

### 3-2 : الاقتراض من البنوك الأخرى

يتم في فترات انخفاض السيولة لدى البنوك لسبب معين كالتعرض لمسحوبات كبيرة ، حيث يمكن للبنوك من الحاجة لسيولة أن تقترض من بنك آخر بشروط معينة، وتعتبر القروض بين المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك خاصة التجارية منها ويتصف هذا نوع من قروض بكونها قصيرة الأجل وتشكل سوق للاقتراض فيما بين البنوك<sup>4</sup>.

### 2-4 : سندات الدين طويلة الأجل

تعتبر من بين مصادر الحديثة الخارجية لتمويل البنك، فيقوم البنك بإصدارها وبيعها للجمهور ومؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة ويكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال البنك.

## المطلب الثاني : تمويل البنكي لنشاطات الاستغلال

1 - ناظم محمد نوري التمري، "النقود والمصارف"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1995، ص 111.  
2 - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 76.  
3 - حمزة حمودي الزبيدي، مرجع سابق، ص 108.  
4 - زياد رمضان، "إدارة الأعمال المصرفية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 1997، ص 226.

## 1 - القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي :

### 1 - 1 : تسهيلات الصندوق

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف الصعوبات سيولة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن نفقات أو المدفوعة فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقطع مبلغ القرض<sup>1</sup>.

فيقوم حينها البنك بتقديم هذا النوع من القروض ويتجسد ذلك في السماح للزبون بان يكون حسابه مدينا وذلك في حدود مبلغ معين ومدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.

ويقوم البنك بحساب اجر هذا التسهيل على أساس الاحتمال الفعلي له وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية أو تلك المدة التي يبقى فيها الحساب مدينا<sup>2</sup>.

### 1 - 2 : المكشوف

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن كفاية رأسمال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

فإذا كانت مدة القرض في تسهيل صندوق لا يتجاوز عدة أيام من الشهر فإن المكشوف قد يمتد من 15 يوما إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة التمويل .

### 1 - 3 : قرض الموسم

القروض الموسمية هي نوع من القروض البنكية ، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي على طول دورة الأشغال<sup>3</sup>.

بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج . وتقوم ببيع الإنتاج في فترة خاصة.

ولكن قبل الإقدام على منح هذا النوع من القروض، فغن الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط لتمويل يبين زمنيا النفقات والنشاط وعائداته وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض.

### 1 - 4 : قروض الربط

1 - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، طبعة 1999، ص 31.

2 - عبد الجليل بوداح، "معالجة المخاطرة في حال منح القروض البنكية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منشوري، قسنطينة 8

ديسمبر 2008، ص 1.

3 - المرجع نفسه، ص 32.

هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى سيولة مطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية<sup>1</sup>.

ويقرر البنك مثل هذا نوع القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها . وهي تحقيق الغرض المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق عملية المالية الذي يعتبر شبه مؤكد وعلى رغم من ذلك فهناك مخاطر مرتبطة بهذا النوع من القروض مثل خطر عدم تحقق العملية لإلغائها أو لإعادته النظر فيها أو لسباب أخرى .

كما توجد مخاطر استعمال القروض النجمة عن العملية المالية لإغراض أخرى غير استعمالها في تسديد القرض.

ونظرا لما يتمتع به البنك من خبرة وإمكانيات الدراسة فإنه يستطيع توظيف ذلك في اتجاه تقليل إلى حد كبير من هذه المخاطر، ولا نقول إلغائها لأنه لا وجود لقرض بدون مخاطر مهما كانت إمكانيات الدراسة التي تتوفر عليها البنوك ومهما كانت درجة الثقة في الزبائن ووفائهم لالتزاماتهم.

## 2 - قروض الخاصة

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول متداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول ونتعرف في هذا إلى دراسة ثلاثة أنواع من قروض الخاصة<sup>2</sup>.

### 2 - 1 - تسبيقات على البضائع

هي عبارة عن قرض يقدم لزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقرض.

وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود بضاعة وطبيعتها وموصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من خصائص مرتبطة بها<sup>3</sup>.

وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا النوع من القرض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر من المخاطر<sup>4</sup>.

هذا النوع من قروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل قهوة وغيرها . ويستعمل في الجزائر أيضا لتمويل سلع مصنعة ونصف مصنعة.

### 2 - 2 - تسبيقات على الصفقات العمومية

هي عبارة عن اتفاقات لشراء أو لتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية .

1 - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد، المرجع السابق، ص 33.

2 - شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

3 - طاهر لطرش، المرجع السابق، ص 50.

4 - عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة"، عملياتها وإدارتها"، دار الجامعة، مصر، طبعة 2000، ص 104-105

ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها سلطات العمومية والخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا<sup>1</sup>.

لذلك يلجأ المقاولون في هذه الحالة إلى البنوك من أجل إنجاز هذه المشاريع.

ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل صفقات العمومية:

## 2-3- منح الكفالات لصالح المقاولين

تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكاتب في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية<sup>2</sup>.

وتمنح هذه الكفالات لمواجهة أربعة حالات ممكنة :

**كفالة الدخول إلى المناقصة :** وتعطى من طرف البنك لتفادي قيام زبون الذي فاز بالمناقصة بتقديم نقود سائلة إلى الإدارة المعنية كالتعويض إذا انسحب من المشروع.

**كفالة حسن التنفيذ :** تمنح من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كالضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة.

**كفالة اقتطاع الضمان :** عند إنتهاء إنجاز مشروع عادة ما تقتطع الإدارة صاحبة المشروع نسبة من مبلغ الصفقة وتحتفظ بها لمدة معينة كالضمان . وحتى يتفادى الزبون تجسيد هذه النسبة ويمكنه الإستفادة منها يقدم له البنك كفالة اقتطاع ضمان.

**كفالة تسبيق :** في بعض الحالات تقوم الإدارات صاحبة المشروع بتقديم تسبيق للمقاولين الفائزين بالصفقة ولا يمكن أن يمنح هذا تسبيق فعليا إلا إذا حصلت على كفالة تسبيق من طرف إحدى البنوك<sup>3</sup>.

**-منح القروض الفعلية :** توجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية<sup>4</sup>:

**قرض التمويل المسبق :** ويعطى هذا النوع من القروض عند إنطلاق المشروع وعندما لا يتوفر المقاول على الأموال الكافية للانطلاق في الإنجاز ويعتبر من طرف البنك قرضا على بياض لنقص ضمانات.

-تسبيقات على الديون الناشئة والغير مسجلة، عندما يكون مقاول قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل بعد ذلك رسميا ولكن تم ملاحظة ذلك يمكن أن يطلب من البنك تعبئة هذه الديون بناء على وضعية التقديرية للأشغال المنجزة دون أن يتأكد من أن إدارة تقبل بالمبالغ المدفوعة.

-تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة : تمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل إنتهاء الإنجاز ويتدخل البنك لمنح هذه القروض للزبون لكون الدفع يتأخر عن الإنتهاء من الأشغال.

<sup>1</sup> - منير ابراهيم هندي، المرجع السابق، ص 15.

<sup>2</sup> - [www.eqtissad.blog.sport.com](http://www.eqtissad.blog.sport.com).

<sup>3</sup> - لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004 ، ص 58.

<sup>4</sup> - LA LAUPRETRE Catherine d'hoir, droit au crédit, Ellipses édition Marketing, Paris 1999, P 90-

## 2-4- الخصم التجاري

هو شكل من أشكال قروض التي يمنحها البنك لزبون وتتمثل عملية الخصم التجاري من قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الإستحقاق ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها وتعتبر عملية الخصم قرضا بإعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الإستحقاق لتحصيل الدين . ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم ويطبق هذا المعدل على مدة الإنتظار فقط أي مدة القرض وهي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تاريخ تقديم ورقة للخصم وتاريخ الإستحقاق<sup>1</sup>.

ويتكون معدل الخصم من ثلاثة عناصر هي معدل فائدة وعمولة التحصيل وأخيرا عمولة الخصم وهي أجر البنك من العملية .

## 3-القرض بالإلتزام

إن القرض بالإلتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى أي أن البنك هنا لا يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على وفاء بالتزاماته<sup>2</sup> .

هناك ثلاثة أشكال في مثل هذا نوع من قروض:

## 3-1-الضمان الاحتياطي

إلتزام بمنحه شخص يكون من العادة بنكا يضمن بموجبه تنفيذ إلتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية ، وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان قروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

## 3-2-الكفالة

هي إلتزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته ، وتحدد في هذا التزام مدة الكفالة ومبلغها.

## 3-3-القبول

في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس الزبون ويمكن تمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض<sup>3</sup> :

القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات .

القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية . القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة والقبول المقدم من التجارة الخارجية.

1 - عمران حكيم، "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة لنيل درجة الماجستير، فرع: الإستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دفعة 2007 ، ص74.

2 - لطرش الطاهر، المرجع السابق، ص63 .

3- لوكادير مالحة، المرجع السابق، ص 88-89.

#### 4- القروض المقدمة للأفراد

هي قروض شخصية والتي تقدم عادة للأشخاص ذوي الدخل الثابتة ويتناسب مبلغها مع الدخل الشهري للمستفيدين<sup>1</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا نوع من قروض لا يزال في بدايته في الجزائر ، ولم تطور البنوك هذا نوع من قروض لكي يرقى إلى درجة ممارسة التقليدية الشاملة.

#### 5- ثمن القرض :

من خلال نشاطات السابقة لقرض ، يساهم النظام البنكي في المحافظة على انتظام النشاط الاقتصادي ويساعد على تطوره، وعندما يقوم النظام البنكي بذلك فهو يحاول أن يستغل كل إمكانياته ويوظف كل طاقاته في اتجاه الحفاظ على قدراته الداخلية التي تسمح له بالاستمرار.

والبنك كمنظمة تجارية هدف من وراء ذلك إلى تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل خدمات ممكنة لزبائنه وعليه فإنه يقوم بمنح القرض فإنه يتقاضى مقابل ذلك أجرا يتمثل في الفائدة.

فللبنك يتخلى عن السيولة الأنوية لفائدة زبائنه وينتظر منهم الالتزام بإعادتها في تاريخ لاحق

#### المطلب الثالث: تمويل بنكي لنشاطات الاستثمار

عندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرضي مستقبلها إذا لم يكن صائبا عليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من تقليص من احتمالات عدم تأكد وبالتالي تقليص من مخاطر الناجمة عن الاستثمار وتأثيراتها على وضع مؤسسة ووضع البنك الممول للعملية<sup>2</sup>.

#### 1- عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمار

##### 1-1- القروض متوسطة الأجل

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرا استعمالا 07 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل...<sup>3</sup> نظرا لطول هذه المدة، فإن البنك معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى ولدى معهد الإصدار والقروض غير قابلة للتعبئة.

##### 1-2- القروض طويلة الأجل

تلجأ التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا لمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار طويلة قبل بدء

<sup>1</sup>- المرجع نفسه ، ص 89.

<sup>2</sup>- خطاب علي، "إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 . ص 52.

<sup>3</sup>- لوكاوير مالحة، المرجع السابق، ص 90.

في الحصول على عوائد، وهي في الغالب تفوق 07 سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى 20 سنة، وهي تقوم مؤسسات متخصصة الاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك تجارية عادة على جمعها<sup>1</sup>.

### الائتمان (القرض) الإيجاري

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك او مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية اخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار ويمكن تصنيف الائتمان الإيجاري إلى نوعين:

الائتمان الإيجاري المالي وهو يعني ذلك مدة عقد الائتمان الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأسمال مضافا عليه مكافأة هذه الأموال مستمرة<sup>2</sup>.

-الائتمان الإيجاري العملي وهو يعتبر إئتمانا إيجاريا عمليا إذ لم يتم تحويل كل حقوق الالتزامات والمنافع ومساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني أو تقريبا كلها إلى المستأجر، إذن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق مؤجر.

### 3-حالات التوظيف المالي

ان طرق التمويل السابقة،كلاسيكية يمكن ان تتم باستعمال ادوات مالية خاصة مثل السندات كما يمكن للمؤسسات ان تستعمل طرق تمويل اخرى مثل اللجوء الى المساهمين ويتجسد ذلك باصدار نوع خاص من الاوراق مالية الاسهم وفي كلتا الحالتين تجد البنوك نفسها امام تسيير محفظات مالية هي خليط ما بين الاسهم والسندات<sup>3</sup>.

### 3-1:الأسهم

هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من راس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كافة لابعاء التي تنتج عن امتلاك ورقة

### 3-2 : السندات

<sup>1</sup> - JAFFEUX Corynne, Bourse et financement des entreprises, édition Dalloz, Paris ; 1994, P5

<sup>2</sup> - الفزويني شاكور، المرجع السابق، ص106

<sup>3</sup> - حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 1992 ، ص 220.

هو عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها وعلى هذا الأساس فالسند هو عبارة لعملية القرض ويستفيد حامل السند من كل الحقوق التي سيستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين وخاصة الاستفادة من الفائدة<sup>1</sup>.

## خلاصة

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نخلص إلى أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، ورغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وتعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، وإعادة استعمالها في منح القروض مما يجعلها داخل دائرة المخاطر، التي تحاول التقليل منها ومن خلال

---

<sup>1</sup> - حنفي عبد الغفار، المرجع السابق، ص 220..

الضمانات المقدمة والمدروسة من قبل البنك والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد وأيضاً تشجيع الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

## الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري وإشكالية تنويعه

### تمهيد

تمر الاقتصاد الجزائري بعدة تطورات نتيجة لظروف اقتصادية وسياسية التي عاشتها البلاد عقب الاستقلال وما شهدته من أزمات الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تقوم بعدة إصلاحات بغية الوصول إلى درجة معتبرة من ازدهار البلاد.

ولقد مر النهج الإصلاحي لاقتصاد الجزائري بعدة مراحل ميزت كل مرحلة مجموعة من الإصلاحات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء هيكل قاعدية للدولة التي كانت شبه معدومة عقب الاستقلال

إذن قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: وضعية المعاصرة لاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري ربحي ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه من بنية الاقتصاد الجزائري باستثناء الحصة الايجابية على مستوى عائدات النفط.

وماذا الاختلاف في بنية راجع إلى السوق الموازية (20% من الناتج الداخلي الخام) وتأخذ في مجال القطاع البنكي و المصرفي الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء من الاقتصاد الجزائري مما يعني ضعف في جاذبية من بنية الاستثمارات الأجنبية رغم نقاط العفة التي يعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الإنتاجية الجزائرية فوجب تصحيح الاختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية، وعصرنة هياكل والمنشآت، فتحديد الاقتصاد في ماذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات.

والتركيز على اصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري، ويشيد الخبراء الاقتصاديون الجزائريون على ضرورة وقف نزيف الاطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج.

ففي ظل هذه المستجدات تسعى الجزائر إلى وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية وهذا بالتعاون مع البنك العالمي على المدى المتوسط وفق ما يطلق عليه إستراتيجية الدولة المساعدة.

فالجزائر مطالبة بالتكثف إقليميا سواء في إطار اتحاد مغرب العربي أو السوق العربية المشتركة، فعند تكوين قوة التوازن الاقتصادية وسياسية مستقبلا، فالنموذج الأوروبي خير مثال على التكثف الاقتصادي<sup>1</sup>.

فرغم تحقيق الاقتصاد الجزائري نسبة نمو تقدر بـ: 68% سنة 2003 اعتبر المجلس الوطني الاقتصاديون أن هذه النسبة تعد استثنائية وهذه الأخيرة كانت وراء تدعيما لتوازنات كبرى واستقرار الأسعار وانعاش سوق العمل مما يعني أن هذا الاقتصاد بشكل خطرا بالاقتصاد الوطني بضرورة وضع مخطط على المدى المتوسط لدعم النمو الاقتصادي وإعادة تنشيط الورشات الكبرى للأشغال العمومية وتنفيذ الإصلاحات حتى لا تضيق الديناميكية التي تولدت عن برنامج لدعم الفلاحي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

فاليوم أصبح انتهاء النموذج التصديري أي تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تصديري خاصة قطاع محروقات أمر لا يستهان به وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وصول والحفاظ على نسبة نمو اقتصادي عالي على المدى الطويل من خلال الاعتماد على المعرفة العلمية والتقنية.

## المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمة بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وعن الإستراتيجية وبالتالي تغير القرارات والأنظمة وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية القلب النابض للاقتصاد الوطني بالرغم من أنها كانت ولا زالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة<sup>2</sup>.

إن الواقع لتسير من الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا حيث مر الاقتصاد بالمرحلة التي سن رسما.

### 1-مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري

خرجت الجزائر من الحرب في 1962<sup>3</sup> واقتصاد شبه مدمر، فبعد الاستقلال غادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة مناصبهم (90% معمرين وأجناب) تاركين مؤسسات والإدارة مهمل، حيث غادر خلال 6 أشهر 800 ألف شخص، وكان القصد من وراء هذا

1- رحيم حسين، ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ولاية برج بوعريج، الجزائر، العددان، 61-62، 2013، ص 08.

2-محفوظ لشعب، "الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 30-31.

3-حسب القانون رقم 62-144 الصادر بتاريخ 13-12-1962، المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري، وتحديد قانونه الأساسي.

الهروب خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثاً إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة (تفوق 70%) الفقر، التهميش، الأمية (98%) ضعف القطاعات الصناعية والزراعة التجارة شبه مدمرة.

إن نمط تسيير الاقتصاد الوطني وإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي يجب إتباعها بإحدى اهتمامات قادة الثورة بالرغم من التوجه والصورة التي لم تكن واضحة حول نموذج التنمية لكن في مؤتمر طرابلس بدأت ملامح هذا نموذج طرابلس بدأت ملامح هذا نموذج تسيير نحو التوجه لاعطاء أولوية لقطاع الفلاحة واعتباره محرك القطاعات الأخرى<sup>1</sup>.

وكذا تقليص الملكية الخاصة وتشجيع الشكل التعاوني هذه خطوة تؤكد لنمط التسيير الاشتراكي للاقتصاد الوطني.

خلال هذا الوقت حاول العمال على اختلاف فئاتهم وقدراتهم بملأ الفراغ الذي تركه المسيرين الأجانب بهدف حماية الاقتصاد وطني ومواصلة عملية الانتاجية من المؤسسات قصد مواجهة احتياجات المجتمع وهذا تجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للاقتصاد إن فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق وانما كانت الاستجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية معينة فرضت العمل بهذا النمط حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في 1964 إلى 413 مؤسسة كانت تسيير ذاتيا<sup>2</sup>.

إن منهاج التسيير الذاتي لم يدم طويلا حتى بدأت العمل على تقليل من انتشاره وما قرارات التأمين إلا تأكيد على ذلك، وقد عرفت جزائر بعد تاريخ 19 جوان 1965 تغييرا حقيقيا حيث بدأتها بمرحلة التأميمات لقطاع البنوك والمناجم في 1966، قطاع مؤسسات ما بين 1966 و 1970، قطاع المحروقات 24 فبراير 1971<sup>3</sup>.

تزامنا مع مرحلة التأميمات بدأ متخذوا القرار في التفكير في خلق شركات وطنية ففي سنة 1965 مثلا تأسس كل من الشركة وطني، لنفط والغاز، شركة الجزائرية للحديد والصلب، شركة وطنية لصناعة النسيج الشركة وطنية لتأمين.

إن هذه الشركات اعتبرت كأدوات أساسية لتحقيق تنمية الاقتصادية.

في هذه المرحلة كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض وطلب إنما حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعية مما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ

<sup>1</sup> -شاكور القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الرابعة، 2000، ص 66.

<sup>2</sup> -أحمد هني، "العملة والنقود"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 140.

<sup>3</sup> -أحمد هني، المرجع السابق، ص 145.

قرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي وهذا ما دفع بالسلطة إلى تغيير نمط آخر لتسيير<sup>1</sup>.

## 2-مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري

تعتمد على أساس نظام الاشتراكي الذي يركز على الملكية العامة لوسائل الانتاج وتدخل الدولة والتخطيط المركزي وتحقيق المصلحة العامة وأن يكون العمال طرفا مهما في تسيير ومراقبة هذه الشركات وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة المسير أو المنتج<sup>2</sup>.

إن العجز المالي الاجمالي الذي عرفته المؤسسات الاشتراكية خلال هذه الفترة واضح إذ أنه ارتفع من 408 دج سنة 1973 إلى مليار و 880 دج في 1978 ومنها يظهر اتساع العجز حسب هذا نكتشف بأن المؤسسة لا تعيش بالفائض مالي محقق لكن بكشوفات بنكية. عادة ما يصدم التطور الاقتصادي بندرة الموارد المالية التي تحدد من انتاج المواد البسيطة كمواد البناء.

إن نتائج تطبيق هذا الأسلوب تظهر أنها ليست مشجعة لأن القرارات كانت ولا زالت في يد الجهات الوصية وانتهى هذا النظام بالفشل<sup>3</sup>.

## 3-مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) للاقتصاد الجزائري

عاش الاقتصاد الجزائري أزمة سنة 1986 والتي كانت ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني حيث انخفض سعر برميل البترول وتدهورت قيمته بالإضافة إلى التسيير السيئ للمؤسسة ولأجل هذه النتائج سعت الجزائر إلى تحسين الوضعية لبناء الاقتصاد وطني عصري وإخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة لإصدار قراراتها الخاصة لتسيير مواردها المالية والمادية. ومن ثم مناقشة قضية نظام الرأسمالي أي استقلالية المؤسسة.

ونظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج<sup>4</sup>.

## 4-مرحلة اقتصاد السوق

عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي مرحلة خطيرة، لتعرف البلاد انزلاقات عرفتها خلال هذه الحقبة حيث كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة أثرت بصورة سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> -نصيرة لجبيري، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية"، المؤسسة وقضايا التنمية، ص 202.

<sup>2</sup> -إكن لونييس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر"، خلال الفترة (2009-2000)، ص 146.

<sup>3</sup> -محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سابق، ص 133.

<sup>4</sup> -عبد الحق بوعتروس، "الأنظمة البنكية والتقنيات المالية"، حسب الموقع <http://www.kantakji.org>

عاش الاقتصاد الوطني هزات عدة نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات وإفلاس مؤسسات وغلغها وكذلك تسريح العمال من جهة وتدهور قيمة العملة<sup>1</sup>.

ولكن رغم هذا وذلك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع واستمر مسؤولي القطاعات الاقتصادية من إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة.

وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقرض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك فمن خلال هذا القانون أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحديد الاقتصاد وطني باتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وابرار نية توجيهها السياسي نحو ما يسمى باقتصاد السوق". وهو دور منظم ومسير مع ضبط تحرك السوق عن طريق القوانين لتفادي وجود احتكارات ومفهوم يختلف من بلد لآخر الذي منحه مجلس النقد والقرض وهو عبارة عن قرار صادر عن محافظ البنك الجزائر.

وبالرغم من هذا الانفتاح لا تزال تجربة الفنية للبنوك خاصة في الجزائر تلازمها اختلالات كبيرة سواء تعلق الأمر بقواعد الحذر أو تقييد في مجال الإقراض، حيث أن البنوك الخاصة المعتمدة لا تزال تحصر نشاطها في العمليات المصرفية محددة رغم من استفادتها من التدابير الجديدة المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وترقية الاستثمار<sup>2</sup>.

ظهور البنوك الخاصة ساعد في تطوير الاستثمار والادخار وتوفير الائتمان، حيث أن التطور السريع الذي شهدته البنوك الخاصة المحلية، ومع دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن القطاع الخاص لم يكن في مؤمن عن الميزات التي تهدد استمراره، حيث أنه تعرض إلى مشاكل وعراقيل حادة من إمكانية نجاح التجربة وتوسعها وكل هذا بسبب أزمة الثقة لدى الأفراد وكذلك عدم فعالية النظام مصرفي في ظل نقص الخبرات والمهارات في المجال المالي ونقص ثقافة المصرفية لدى الأفراد<sup>3</sup>.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة الأجنبية فهي تواجه العديد من صعوبات وهذا في ظل الاحتكار الذي تمارسه البنوك العمومية بالإضافة إلى هشاشة القطاع المصرفي.

نظرا لتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي من أبرزها الانفتاح الدولي والانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية نجد أن النظام المصرفي الجزائري مر بمراحل كان يسودها عدم الاستقرار داخل النظام البنكي.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 90-16 المتضمنة قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 23 رمضان 1410 الموافق لـ 18 أبريل 1990.

<sup>2</sup> - عبد الحق بوعتروس، المرجع السابق.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية رقم 90-04 المتضمنة قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 23 رمضان 1410 الموافق لـ 18 أبريل 1990.

وذلك من خلال التحولات والعقبات التي واجهت في الأخير هذا التحول من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد السوق، وعلى الرغم من الدور الايجابي للبنوك الأجنبية في الجزائر ومساهمتها في تمويل القطاعات الحيوية محليا إلا أن هذا الدور يبقى دور ثانويا مقارنة بالدور الذي تقوم به البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد وسيطرتها على السوق المصرفية جزائرية ولهذا الحل الأمثل هو العمل على دمج البنوك الجزائرية والأجنبية وذلك للاستفادة من الخبرات ومعلومات التي تقدمها البنوك الأجنبية العالمية في المجالين المالي والمصرفي.

وكذلك فتح مجال أمام كل المتعاملين في السوق النقدية ومنح فرص المتكافئة لجميع البنوك سواء كانت وطنية أو أجنبية، بغية تحسين الخدمات المصرفية.

### المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1986

عندما نربط الإصلاحات بفكرة التحرير الاقتصادي فإن بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يمكن إرجاعها إلى بداية ثمنيات بعدما بدأت برامج إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والغاية في إعطاء نجاعة وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية وإضافة سياسات أخرى. لكن الإشارة إلى حجم المديونية في ظل جهود الجهاز الاقتصادي واختلاله من جهة وعدم ارتفاع أسعار إلى مستوى الذي يسمح بإرادات مناسبة من صادرات من جهة أخرى وسنتطرق إلى أبرز هذه الإصلاحات التي تبنتها الجزائر.<sup>1</sup>

إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية إن سياسة إعادة الهيكلة التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية العامة منذ 1981م لمتحقق نتائج الموجودة أنذاك مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل وهو ما يعرف باستقلالية المؤسسة التي تعد حلقة من حلقات الإصلاح.<sup>2</sup>

إعادة الهيكلة الصناعية أي يمكن تعريفها على أنها تجزئة الوحدات الضخمة إلى وحدات صغيرة حسب الوظائف للتحكم أكثر في الإدارة والتسيير وللبحث عن مردود أفضل وفي واقع الأمر فإن إعادة الهيكلة الصناعية ليست مفهوما مجردا ولكن إستراتيجية ومن أجل الدفع من الفعالية والكفاءة للمؤسسات الاقتصادية ومن أهدافها نجد:<sup>3</sup>

- تخليص الدولة من ثقل المالي اكتسب في الخسائر الدائمة للقطاع العام خاصة مع نذرة الموارد وارتفاع التكاليف.<sup>4</sup>

- إعادة التوازن للقطاعات القادرة على انطلاق إعادة التنمية لتخفيض البطالة المتزايدة.

- تكثيف النسيج الصناعي.

<sup>1</sup> - نصيرة لجبيري، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات البنكية"، مرجع سبق ذكره، ص 203.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 204.

<sup>3</sup> - لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005، ص 190.

<sup>4</sup> - ساعوا بباية، الانعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 60.

وأما عن أسباب إنتاجها فيعود إلى:

-عدم وجود استراتيجيات واضحة للمؤسسات.

-الإمكانات المالية المتدفقة التي لم تجد نفعاً في تحقيق الجدوى الاقتصادية.

-ومن أساليب عملية إعادة الهيكلة أهمها:

-تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة

-تفرع المؤسسات العامة

### استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

إن سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي عرفتتها المؤسسة الاقتصادية العامة ومنذ بداية الثمانينات لم تخرجها من الأزمة التي تتخبط فيها ولهذا شرع ابتداء من النصف الثاني لثمانينات في إيجاد هيكل جديد للمؤسسات القادرة على التأقلم مع المحيط الجديد ومن أهداف استقلالية مؤسسات يتمثل الهدف الأساسي في البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي ومن الأهداف النوعية نجد<sup>1</sup>:

إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية لتجديد شخصيتها وأهدافها

-منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية واختيار متعاملين.

-إعادة الاعتبار لروح مبادرة والابتكار وخلق نظام تحفيز ليتمشى مع أهداف المؤسسة.

### -أسلوب الخصخصة كالإصلاح الاقتصادي جديد

إن مفهوم الخصخصة في القانون الاقتصادي الجزائري يعني التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعة لقانون الخاص وهذا تحويل في الملكية يعني كل الأصول المادية أو معنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو تحويل في تسيير مؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسة وشروطه ولهذا تعتبر الخصخصة إحدى الدعائم المستعملة لانتقال إلى اقتصاد السوق سعياً لتقليص حجم الدولة وعملاً على ترشيد الإنفاق العام ورفع الكفاءة للمؤسسات<sup>2</sup>.

الخصخصة كانت نتيجة المردود السببي الذي وصل إليه القطاع العام في الجزائر.

إن عملية الخصخصة ذات اتجاه اقتصادي يهدف إلى تحرير السوق والمبادرات الفردية وترقية المنافسة والغاية منها تتمثل في الإصلاح المؤسسة وتثديتها، وتمتع بالاستقلالية.

1 - لطرش الطاهر، المرجع السابق، ص 195.

2 - محمود حميدات، مرجع سابق، ص 133.

حيث يقصد بالاستقلالية المؤسسية قانونا أساسا ووسائل عمل تجعلها تأخذ بحرية المبادرة والتسيير من أجل الاستقلال الأمثل لطاقتها كما تتيح إمكانية التعاقد وفق القانون تجاري والإشارة في تطبيق الفعلي للاستقلالية 1988. فمن أسباب الاستقلالية نذكر:

#### - الأسباب الاقتصادية

- مختلف المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة وعجزها عن تحكم في الاقتصاد وطني.
- المرور من نمو الاقتصادي موسع إلى نمو اقتصادي يحتاج إلى تكثيف وكان يتبع هذا التدهور إنتاجية المؤسسات.
- تداخل مهام الدولة كسلطة سياسية وكقوة اقتصادية
- وجود مجموعة من القوانين والأوامر التي تجاوزتها الأحداث والتي تتناقض مع القانون الاقتصادي.

#### -أسباب سياسية وقانونية

- تداخل مهام الدولة كسلطة سياسية وكقوة اقتصادية
- الدخول في اقتصاد السوق وفتح مجال المبادرة الفردية
- أسباب الاجتماعية

- تحسن ملحوظ في مستوى السكان بعد الاستقلال من حيث الصحة وتعليم.
- ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في حين بقي عرضها ثابت مما سبب ظاهرة النذرة والتفشي البطالة.
- تحرير التجارة والمرور من الاقتصاد مخطط إلى الاقتصاد السوق مبني على قواعد حرة.
- كانت بداية غير مشجعة للمستخدمين الأجانب حيث تزامنت مع تحرير التجارة دون أن يعاد النظر في نظام الجبائي والتعريفية الجمركية مسبقا.
- ففي مرحلة منح حرية استيراد بضائع بهدف إعادة بيعها.

وقد تميزت بالتقيد كونها تخص القطاع تجار الجملة وتحرير البضائع المستوردة إلى جانب فرض العملة الصعبة في تسوية العمليات التجارية أما في مرحلة الثانية في تميزت بتحرير تام للتجارة الخارجية إلا أنها تشترط القيد في السجل التجاري.

تهدف سياسة الحكومة الخارجية إلى تحسين الحساب الجاري في المدى المتوسط والتمريد الكامل لهذا القطاع والسعي لتخفيف عبئ المديونية 2205 مليار دولار حسب البنك العالمي.

كما تسعى لتشجيع تنويع الصادرات خارج المحروقات.

إن تحرير التجارة الخارجية في أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث أدت إلى تدفق السلع وخدمات في الأسواق المحلية وهذت أدى إلى تهديد السلعة محلية.

إن الاقتصاد الجزائري مقبل على تحديات ورهانات الاستيهان بها فتحرير المبادلات التجارية الذي تنادي به المنظمة العالمية لتجارة في الوقت الراهن وكل نطاق واسع بالنسبة للجزائر فتحرير الانضمام إلى المنظمة يقتضي بالضرورة توافر جملة من العوامل الاقتصادية التي من شأنها تفصيل المؤسسات الإنتاجية في نشاط الاقتصاد الوطني

**المبحث الثاني: وضعية المعاصرة لاقتصاد الجزائري**

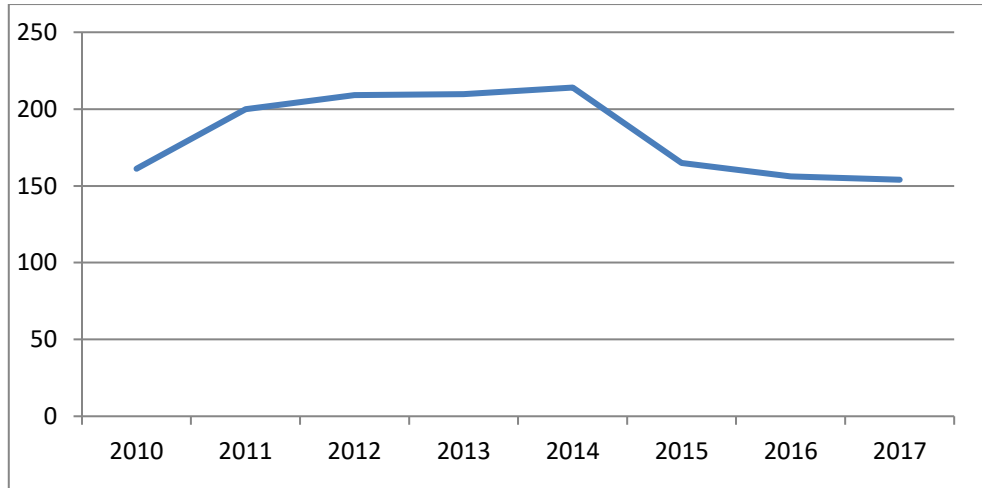
**المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الخام خلال 2010-2017**

إن تطور الناتج المحلي الخام وزيادته بفضل تطور الاقتصاد الذي حققه النمو في قطاع محروقات لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وهذا ما سنراه في الجدول التالي:

**جدول ناتج المحلي الخام**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ناتج المحلي الخام (PIP)	161.2	200	209	209.8	214	164.8	156.1	154

**جدول رقم (1-II)**



من خلال الجدول رقم (1-II) يتبين لنا أن الناتج الداخلي الخام عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2017<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

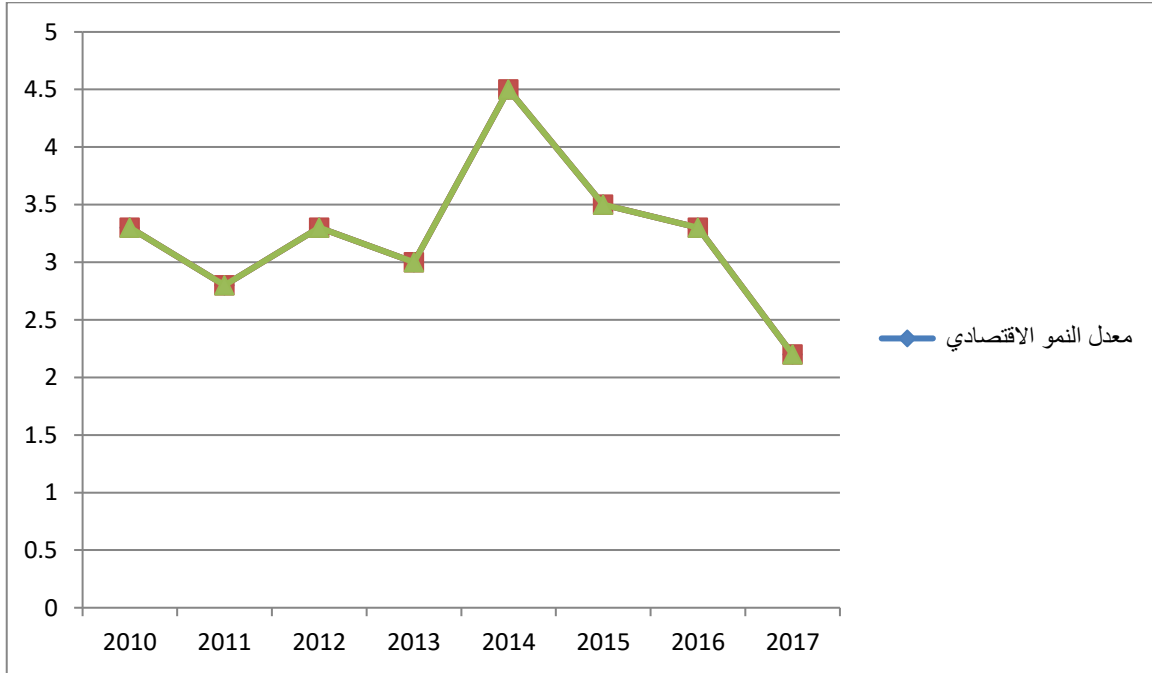
ففي فترة ما بين (2010-2014) حقق ارتفاع كبير وهذا عائد إلى اعتماد اقتصاد الجزائر على المحروقات لأنها تساهم ب نسبة كبيرة في القطاع الصناعي وارتفاع أسعار البترول في تلك السنوات، حيث حقق في سنة 2014 بـ 214 مليار دولار

وتراجع الناتج المحلي الخام خلال سنوات (2015-2017) وأصبح يساوي 154 مليار دولار في سنة 2017 وهذا نتيجة انخفاض سعر البترول مقارنة بالسنوات الأخرى. فلهذا أصبحت الجزائر من الدول التي تشجع دعم الاستثمار من خلال البنوك التجارية. إن النمو الاقتصادي يتم فيه زيادة في الدخل الحقيقي ويكون هنالك زيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.

#### جدول النمو الاقتصادي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي	3.3	2.8	3.3	3	4.5	3.5	3.3	2.2

#### جدول رقم (2-II)



نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-II) أن معدل النمو الاقتصادي بلغ 3.3 سنة 2010 حيث تدهورت بنسبة 2.08 في 2011 نتيجة انخفاض أسعار البترول ليشهد ارتفاعا في 2014

بنسبة ارتفاع 4.5% نتيجة ارتفاع أسعار البترول. فهي تعتبر أعلى نسبة شهدتها لينخفض في 2016 بنسبة 3.3% وهي أخفض نسبة في كل السنوات وصولا إلى 2017 كان الانخفاض نسبة 12.2%.

وهذا راجع إلى التدهور المستمر في أسعار البترول نتيجة الاضطرابات التي شهدتها العالم وأثرت بدرجة الأولى على الجزائر لأن اقتصادها اقتصاد ريعي.

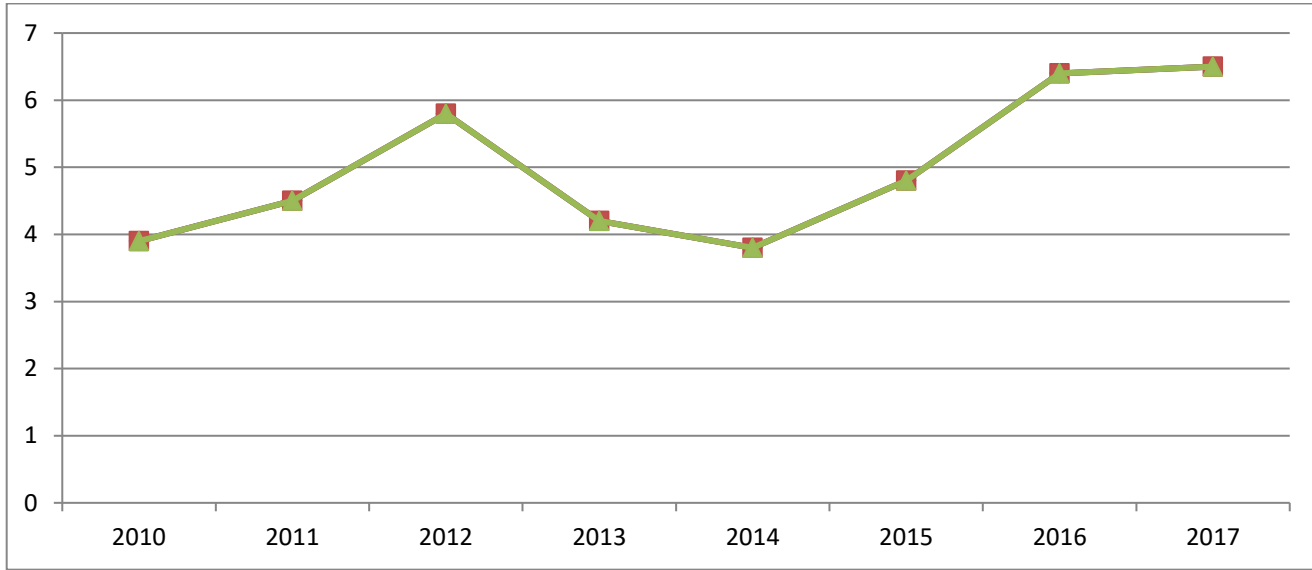
### المطلب الثاني: تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال 2010-2017

إن التضخم في الجزائر ناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية ويترتب عن ذلك أن بعض القطاعات تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية وهذا ما سنراه في الجدول التالي حول تضخم في الجزائر

#### جدول معدل التضخم

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل تضخم %	3.9	4.5	5.8	4.2	3.8	4.8	6.4	6.5

#### جدول (3-II)



من خلال الجدول رقم (1-II) يتبين لنا أن معدل التضخم عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2017.

ولقد تميزت ما بين 2010-2012 بارتفاع المعدل على التوالي: 3.9، 4.5، 5.8 وهذا راجع ارتفاع مستوى العام لأسعار والتكاليف في الجزائر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

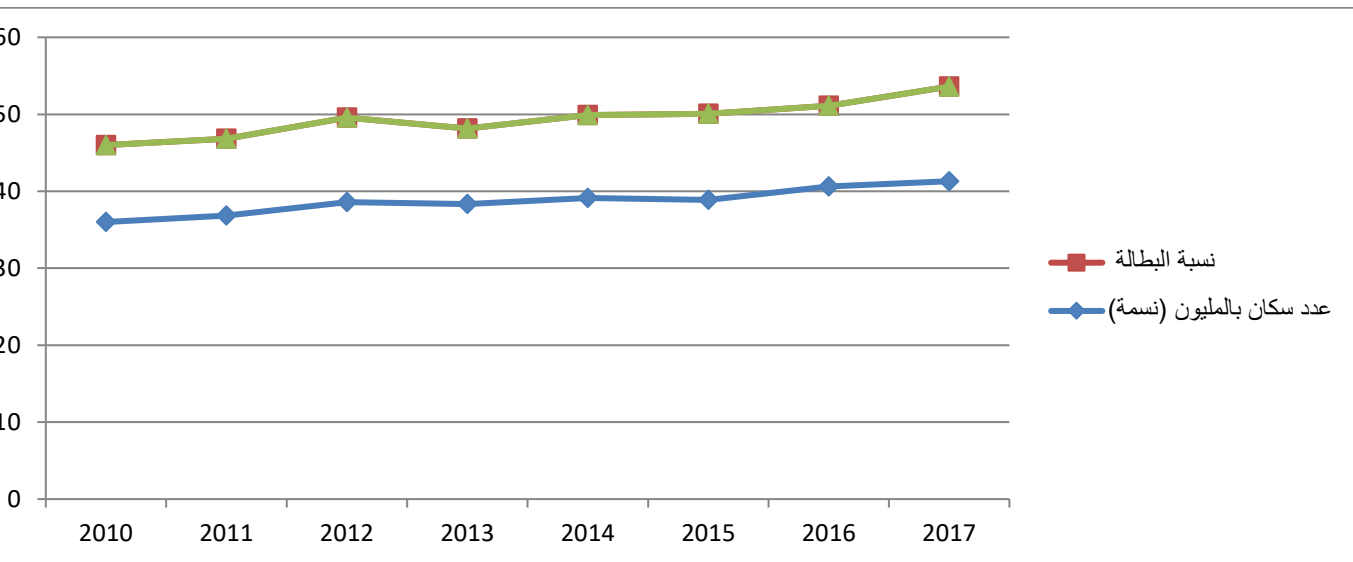
أما الفترات الأخرى تميزت بالتذبذب وذلك في السنوات 2013-2015 أي انخفاض في معدل التضخم وهذا راجع لأسباب اقتصادية ومنها انخفاض مستوى النفط كما سجلنا انخفاض في النمو الاقتصادي وهذا ما سنراه في جدول نمو الاقتصادي (2010-2017).

كما تعد البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية خطيرة من أهم الأسباب التي تواجهها الجزائر في يومنا هذا العدم توفر مناصب الشغل وهي من بين مشاكل التي تهدد الجزائر واقتصادها وذا ما سنراه في جدول التالي:

#### جدول نسبة البطالة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد سكان بالمليون (نسمة)	36	36.82	38.58	38.34	39.11	38.87	40.61	41.3
نسبة البطالة	10	10	11	9.83	10.8	11.2	10.5	12.3

#### جدول (4-II)



نلاحظ من الجدول (3-II) أن معدل نسبة البطالة خلال 2010-2017 بالجزائر في ارتفاع مستمر لكن بنسب متواضعة، حيث بلغت نسبة البطالة في كل من السنوات على التوالي: 2010-2011-2012-2013-2014، النسب على التوالي<sup>2</sup>، 10، 10، 11، 9.83، 10

ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون سن العمل وكذلك ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.

<sup>1</sup> - [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

<sup>2</sup> - [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

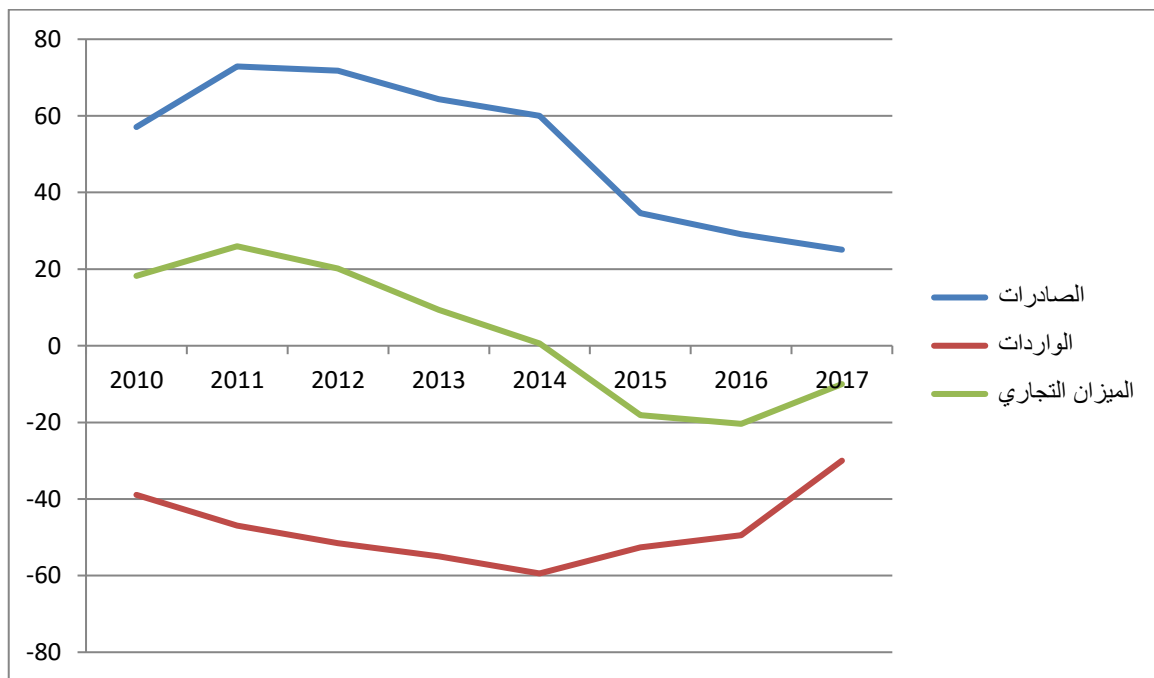
كما نلاحظ أن سياسة التشغيل لم تساهم بشكل كبير في العمالة والسبب في ذلك هو أن عند تحليلنا للتوزيع النسبي للقوى العاملة على النشاطات والقطاعات الاقتصادية يتضح مدى التفاوت الحاد في هذا التوزيع والذي ينجم عنه انخفاض درجة إسهامه في توليد الناتج والدخل بسبب ارتباط معظمها بالعمل في القطاعات ذات إنتاجية منخفضة (الزراعة، الخدمات) وضعف ارتباطها بالقطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة (الصناعة التحويلية).

إن الميزان التجاري الجزائري يعتمد في صادراته على البترول ومن بين مؤشرات الميزان التجاري النمو الاقتصادي والناتج المحلي الخام ومعدلات بطالة وهذا ما سنراه في جدول التالي:

### جدول الميزان التجاري

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	57.09	-38.89	18.20
2011	72.89	-46.93	25.96
2012	71.79	-51.57	20.17
2013	64.38	-54.99	9.38
2014	60.04	-59.44	0.59
2015	34.57	-52.65	-18.08
2016	29.06	-49.43	-20.39
2017	25.06	-30.00	-10.00

الجدول (5-II)



الميزان التجاري أهمية اقتصادية كبيرة، فمن خلاله يمكن التعرف على درجة التطور لبلد

ما.

من خلال الجدول رقم (3-1) يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2010-2017<sup>1</sup>

ويعود الانخفاض سنة 2010-2012 ليصل على التوالي/ 28 مليار دولار و 23.53 مليار دولار بمعدل تغطية على التوالي: 162.374%، 148.736%، نتيجة انخفاض الصادرات على التوالي 72.89 مليار دولار و 71.81 مليار دولار وارتفاع في الواردات على التوالي: 44.89 مليار دولار و 48.289 مليار دولار.

وفي الفترة المتبقية لم يعرف استقرار فكان في تذبذب مستمر مثلما هو مقدم في الجدول.

وفي الأخير يمكن القول وحسب الخبراء والمحللين يبقى الميزان التجاري واقع، لكنه وضع مؤقت رهين الشوق الدولية وتوازنه مظل وهش يعاني إختلالات بنيوية لا يجب أن تبنى عليها السياسة الاقتصادية للجزائر.

اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة.

### المطلب الثالث: هيكل الاقتصاد الجزائري لسنة 2017

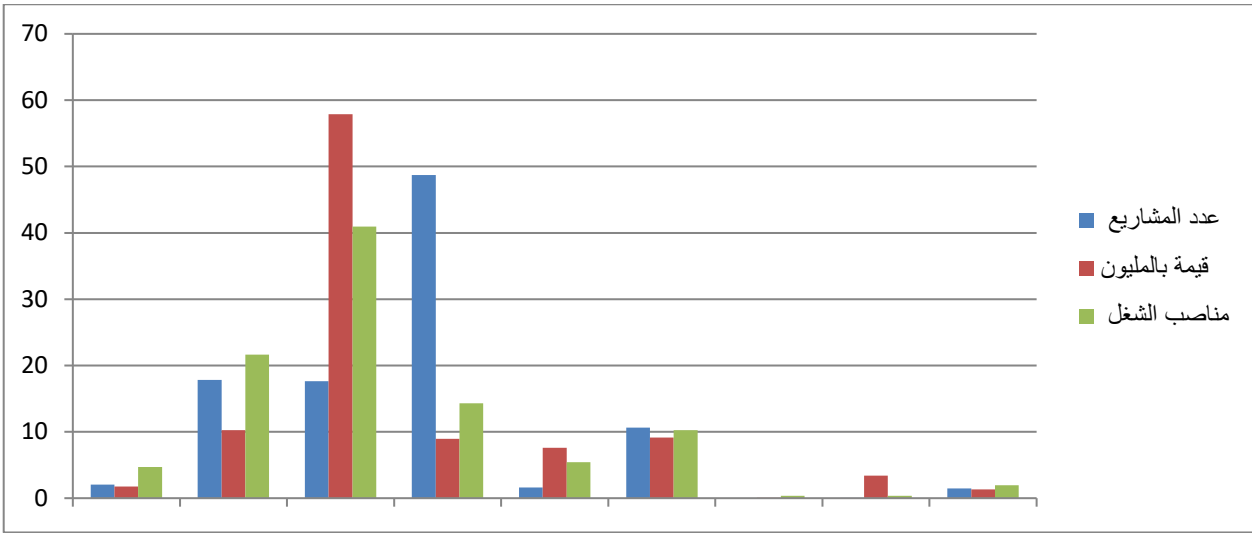
إن الجزائر تعتمد في اقتصادها على القطاع الصناعي وبالتحديد صناعة وتكرار البترول وهاملة للقطاعات الأخرى خاصة الزراعة رغم شساعة المساحة الجزائر ومناخ الذي تمتاز به إلا أن البترول منبب دعامة الرئيسية تحريك اقتصادها وهذا ما سنتطرق إليه في الجدول التالي:

### جدول المشاريع الاستثمارية المصرحة لسنة 201

الفرع الصناعي	عدد مشاريع	%100	قيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	3411469	57.90	466382	40.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	116895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	0.00	4348	0.38
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	100

الجدول (II-6)

<sup>1</sup> [www.ons.dz](http://www.ons.dz)



نلاحظ من خلال الجدول (6-II) <sup>1</sup> أنه يبين لنا مختلف المشاريع الاستثمارية المصرحة بها لسنة 2017، وأنها مشاريع ضخمة تفوق التصورات وخاصة في مجال الصناعة حيث وصلت إلى 11256 أي بنسبة 17.68، وفي النقل إلى 31097 أي بنسبة 48.74، البناء إلى 11389 أي بنسبة 17.85، أما بالنسبة للفروع الأخرى فتكاد تكون منعدمة مثل الزراعة بنسبة 2.06، والسياحة بنسبة 1.60 والتجارة بنسبة 0.00، وهذا ما يخلق نقص مناصب الشغل وخاصة في مجال (الزراعة – السياحة)

وهذا راجع إلى سوء التنظيم واستغلال هذه المشاريع وخاصة في مجال الزراعة بما أننا نعرف أن الجزائر ذي طابع زراعي أكثر منها صناعي كما أنها تعتمد بدرجة الأولى على الاقتصاد الريعي (البترول) وخاصة السياحة في الجزائر فهي تكون بالكاد منعدمة وهذا ما يؤدي إلى نقص تشغيل أي البطالة بسبب ويؤدي كل هذا إلى مصاريف باهضة بدون فائدة.

<sup>1</sup> [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

## خلاصة

بالرغم من تطورات الحاصلة في اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال والانتقال من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق بتحرير التجارة الخارجية إلا إن هناك ما تعانيه الجزائر من مشاكل اقتصادية وتأثر على المجتمع حيث سجلت معدلات كبيرة في البطالة والتضخم وكان هناك عجز في ميزان المدفوعات والتبعية الخارجية وتسجيل انخفاض في ناتج الداخلي الخام، واعتمداها على اقتصاد الريعي بالدرجة الأولى (البترو)، وإهمال الجانب الزراعي وتشجيع الاستثمار، حيث تمتاز الجزائر بشساعة المساحة وطول الساحل، ولم تستغل هذه الثروة في دعم استثمار بالجزائر.

## الفصل الثالث: دور القطاع البنكي في تنويع الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة بنك

بدر

تمهيد

إن تحولات التي شهدتها العالم في ظل السوق عمدت على إعادة النظر في المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات من بين هذه الإصلاحات نذكر منها إصلاحات 1990 المتمثلة في قانون القرض والنقد وهذا جعلها تتكفل الاقتصادي والمصرفي من جهة ومن جهة أخرى منح للبنوك دورا أساسيا وهاما في بيئة الموارد المالية وبالتالي جعلها من المراتب الأولى كما أنه يسمح لها باحتلال مكانة جيدة بين البنوك المحترفة.

إن البنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من البنوك الجزائرية التي برزت على المستوى الداخلي والخارجي ولو لا السياسة التي تم إتباعها من قبل المسيرين والموظفين والإطارات وعلى رأسهم مدير العاملين المسيرين الذي يعد من أهم وأحسن المسيرين لهذه السنة.

لقد قمنا في هذا الفصل الأخير بدراسة دور البنوك في تنويع الاقتصاد الجزائري حيث سوف نقوم بدراسة هيكل هذا النظام على ضوء قوانين الإصلاح البنكي خاصة قانون 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وكذلك دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية من تنويع الاقتصاد من خلال تقديمه وللقروض وذلك لتطوير الاستثمار، يحتوي الفصل على:

المبحث الأول: هيكل النظام البنكي على ضوء الإصلاحات.

المبحث الثاني: دور البنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: هيكل النظام البنكي على ضوء الإصلاحات

المطلب الأول: المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي

وهي مراحل مر بها النظام البنكي الجزائري وتتضمن عدة إصلاحات وهي:

### 1-الإصلاح النقدي لعام 1986

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وقد كان روح هذا القانون بسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي.

أهم التفاصيل التي جاء بها هذا القانون:

-بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت من المهام تبدو من أحيان كثيرة معقدة.

-وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقتراض وبين نشاطات البنوك التجارية<sup>1</sup>.

-استفادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض من إطار المخطط الوطني للقرض.

-تقليل دور الخزينة من نظام تمويل وتغيب مركزه الموارد المالية

-إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

### 2-قانون 1988 وتكييف الإصلاح

جاء قانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و متمم للقانون 86-12 ومضمون قانون 1988 هو إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

ومن هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها القانون وعرضها في:

-بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

-يمكن للمؤسسات المالية الغير البنكية أن تقوم بالعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادر عن مؤسسات تعمل داخل التراث وطني أو خارجه.

-وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة نقدية<sup>2</sup>.

### 3-النظرة الجديدة وإصلاح عام 1990

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ومتعلق بالنقد والقرض نص تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل مبادئ هي باختصار<sup>3</sup>.

1- القانون رقم 86-12 ، المتعلق بنظام البنوك والقرض في 19 أوت 1986 .

2- قانون 88-06 المعدل و متمم للقانون 86-12 الصادر في 12 جانفي 1988.

3- القانون رقم 90-10 ومتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990.

### 3-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

يعني أن القرارات النقدية التي لم تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية تبنى مبدأ قانون النقد والقرض يسمح بمجموعة من الأهداف وهي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي ومسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد احتمالاته داخليا بين مؤسسات العمومية وعائلات ومؤسسات الخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيط واحتلال السياسة النقدية لماكنتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط

-إيجاد مرونة نسبية من تحديد سعر فائدة من طرف البنك<sup>1</sup>

### 3-2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

اعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يتم بلا حدود. بل أصبح يخضع لقواعد .  
ويسمح هذا مبدأ بتحقيق:

- استقلال البنك المركزي عن الدور الخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي.
- تهيئة الظروف الملائمة على تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال

### 3-3- الفصل بين الدائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

تفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض الاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة. أي أن البنك المركزي هو المسؤول عن منح القروض من إطار مهامه التقليدية وتهدف هاتين الدائرتين إلى:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استفادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها تقليدية مثلا من منح القروض.

### 3-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

أنشأت سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضعت هذه السلطة النقدية من الدائرة النقدية وتهدف إلى:

1 - قانون 06-88 المعدل ومتمم للقانون 12-86 الصادر في 12 جانفي 1988.

-سلطة نقدية وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.

-مستقلة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.<sup>1</sup>

### 3-5-وضع نظام بنكي على مستويين:

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعل بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها. كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض من تأثير على سياسات الإقراض للبنوك وفقاً لما يقتضي الوضع النقدي. وبموجب ترأس لنظام النقدي وتواجهه وفق كل البنوك، بإمكانه ان يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا نشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه عن سياسة النقدية.

### المطلب الثاني: هيكل النظام البنكي على ضوء قانون النقد والقرض

لقد أدخل النقد والقرض تعديلات مهمة من هيكل النظام المركزي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو هيكل البنوك. وكذلك السماح للبنوك الأجنبية بأن تقييم لها أعمالاً لها بالجزائر .

#### 1-بنك الجزائر

يعرف قانون النقد والقرض من مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ومنذ صدور هذا القانون أصبح بنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر. يسير بنك الجزائر جهازين هما:

المحافظ ومجلس النقد والقرض<sup>2</sup>

#### 2-1 البنوك ومؤسسات المالية

لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع من مقاييس والشروط منها، البنوك التجارية وهي تلك مؤسسات التي تقوم بالعمليات

-جمع الودائع من الجمهور

-منح القروض

-توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

-وكذلك المؤسسات المالية حيث تقوم بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور، حيث تقوم بالقرض على غرار بنوك التجارية ومصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في راس مال المؤسسة المالية وقروض المساهمة والإدخار طويلة الأجل

1 - القانون رقم 90-10 ومتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990.

2 - القانون رقم 90-10 ومتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990.

وكذلك البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية حيث اتاحت الجزائر ان تفتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري وكل مؤسسة بنكية او مالية يخضع لترخيص خاص يمنحه بنك الجزائر ومن بين شروط ترخيص هي<sup>1</sup>:

-تحديد برنامج النشاط.

-الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة.

-القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

\*وكذلك المؤسسات البنكية التي برزت بعد اصلاح 1990: سمح صدور القانون المتعلق بالنقد و العرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلطة و خاصة أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية .

من بين هذه البنوك نذكر منها<sup>2</sup>:

- بنك البركة تأسس في 6 ديسمبر 1990

- بنك الاتحادي تأسس في 7 ماي 1995.

**المطلب الثالث: هيئات الرقابة في النظام البنكي جزائري:**

إن التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري الذي فتح المجال أمام مبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد على قواعد السوق يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام حتى يكون عملة منسجما مع قوانين ويستجيب شروط حفظ الأموال التي تعود في غالبيتها إلى الغير.

---

1 - محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص 16-20.  
2 - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدروري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 2، أردن، 2003، ص 34-35.

الشكل يمثل (III-1): هيأت الرقابة في النظام المصرفي

هيأت الرقابة في نظام مصرفي

مركزية عوارض الدفع

لجنة الرقابة المصرفية

هيأت الرقابة في نظام المصرفي  
في الجزائر

جهاز مكافحة اصدار شيكات  
بدون مؤونة

مركزية المخاطر

من إعداد الطالبة

## 1-اللجنة الرقابة المعرفية

هي اللجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المتبثة، حسب نص مادة 143 من قانون النقد والقرض

## 2-مركزية المخاطر

يعتبر مركز المخاطر من بين لهياكل بنك الجزائر ويشكل في الواقع الأمر هيئة للمعلومات على مستوى البنك ترتبط بكل ما يتعلق بالمستفيدين من القروض البنكية ومؤسسات القرض الأخرى.

لقد فرض بنك الجزائر على كل هيئات القرض التي لها نشاط على التراب الوطني الانضمام إلى هذه المركزية واحترام قواعد عملها احتراماً صارماً، وينبغي عليها في إطار أن تقدم تصريح خاص بكل القروض الممنوحة للزبائن سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين<sup>80</sup>.

## 3-مركزية عوارض الدفع

تقدم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر استرجاع القروض أو تلك لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.

## 4-جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة

يعمل الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه معلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

إن إنشاء مركز الوقاية ومكافحة إصدار شيكات بدون رصيد بالإضافة إلى وظيفته الإعلامية يهدف إلى تطهير النظام البنكي من المعلومات التي تنطوي على عنصر الغش وخلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة.

كما يهدف إلى وضع آليات للرقابة على استعمال واحد من أهم وسائل الدفع المستعملة في الاقتصاد المعاصر بغية تطوير استعمالها والاستفادة من مزايا التعامل.

## المبحث الثاني: دور البنوك فلاحية وتنمية الريفية في تنويع الاقتصاد الجزائري

للقيام بتحقيق الدراسة على الواقع تم اختيار بنك فلاحية وتنمية الريفية حيث من هذا مبحث يحتوي على تعريف البنك وأنواع القروض ممنوحة من طرف بنك ودراسة إحصائية حول قروض التي يمنحها<sup>81</sup>.

## المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة وتنمية الريفية

إن إعادة هيكلة بالنسبة لقطاع المصرفي أدت إلى ميلاد بنك الفلاحة وتنمية الريفية

الذي يعتبر من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكية للقطاع العمومي وذلك بهدف تطوير القطاع فلاحي وترقية العالم الريفي ولقد أوكلت له

80 - وثائق " البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

81 - وثائق " البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع فلاحي الصناعي، الري، الصيد البحري، والحرف التقليدية له في الأرياف.

وتحول بنك الفلاحة وتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دج للشهم الواحد. ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، أصبح بنك الفلاحة وتنمية الريفية كغيره من البنوك.

ليباشر مهامه كبنك تجاري ومتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار وغيرها. وقد بلغ رأسمال المصرح به للبنك لعام 1999 ما يقارب 33 مليار دينار جزائري وبلغت ميزانية أواخر 1999 حوالي 426 مليار دينار.

فقد وسع البنك شبكة فروع وكالاته فمن 18 مديرية جهوية و140 وكالة التي ورثها من البنك الوطني الجزائري إلى 29 مديرية جهوية و173 وكالة في نسبة 1985 أي بعد 3 سنوات فقط من تأسيس ثم 41 مديرية جهوية و290 وكالة وأكثر من 7000 موظف في عام 2001 ثم أصبح سنألف من 47 مديرية جهوية وبنك الفلاحة وتنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكن جمع ودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل منها تكوين رأسمال الثالث. وتمويل الأنشطة الخاصة وعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي الزراعي والرياء، الصيد البحري كتغطية مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، وتلبية الاحتياجات النشاطات الفلاحية وقطاع الغابات، والمؤسسات الفلاحية، وجمع النشاطات التي تساهم من تطوير قطاع الزراعي وجمع هياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل.

ويحتل المرتبة الأولى على تراب وطني والمرتبة 13 على مستوى إفريقيا و688 على أساس مستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي، ويتواجد مقره الاجتماعي من الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544 جزائر.

### المطلب الثاني: أنواع القروض ممنوحة من طرف بنك الفلاحة وتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة وتنمية الريفية كغيره من بنوك تجارية بتقديم مجموعة من قروض وتتم وفق إجراءات معينة وتحكم هذه القروض آجال محددة.

أنواع القروض وتنقسم إلى 3 أقسام من قروض قصيرة الأجل متوسطة وقروض طويلة الأجل.

#### 1- القروض قصيرة الأجل

وهي قروض تستحق السداد خلال فترة 12 شهرا وتشمل هذه قروض:

-تسهيلات صندوق

-الخصم التجاري

-الكفالة

-الدفع مسبق ومضمون بهدف الاستغلال: وهو قرض قصير الأجل كل عام موجه نحو دفع مسبق مضمون بهدف الاستغلال المؤسسات مقابل ضمانات على الشكل التالي:

-أمالك عقارية<sup>82</sup>

-سندات مالية من درجة الأولى.

هدفه تلبية حاجيات العملاء من مجال الاستغلال ويمكن أن يمتد إلى سند كاملة، كما يمكن للزبائن الحصول على دفع مسبق يسمى على مدى بضعة سنين أقصاها 5 سنوات من أجل الليونة والتسيير.

وهذه القروض السالفة الذكر تمنح من حدود ضيقة ويمتنع عن منح القروض عن المكشوف.

لكن يتوسع من انواع أخرى من قروض ولهذا سنركز من دراسة على أنواع قروض التي تشكل نسبة كبيرة من محفظة قروض البنك

**\*القروض للخواص:** الهادفة إلى خلق نشاطات من المناطق الريفية

**\*القروض للمهن الحرة:** كالشباب الحاصل على شهادات من مهن الحرة وذلك من مناطق الريفية<sup>83</sup>.

أما قروض التالية: فتمثل القروض التي يتسع البنك في منها

**قروض موسمية:** وتكون صيغة تمويلها كالتالي:

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 10000000 دج يمول بشكل تالي:

-10% من مبلغ اللازم يدفعها للعميل

-90% تقدم له كقرض

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل نشاط بين 10000000 دج و 100000000 دج يمول بشكل تالي:

-20% من مبلغ اللازم يدفعها للعميل

-80% تقدم له كقرض

**\*قرض الرفيق:** قد تصل مدة استحقاق هذا قرض غلى 12 شهرا ويكون معدل الفائدة على القرض مدعم من طرف السلطة العمومية أي أن السلطة العمومية هي من تتكفل بتسديد فوائد على القرض وفي حالة تعثر المقترض يقوم البنك بتمديد فترة القرض إلى 18 شهرا لكن يسقط حق المقترض من الإعفاء من تسديد فوائد بمعنى يصبح ملزما بتسديد فوائد القرض.

## 2-قروض متوسطة الأجل

82 - وثائق " البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

83 - وثائق " البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

وهي قروض التي تستحق السداد 7 سنوات ويشمل القرض على :

-**قرض التحدي**: هو قرض مدعم من طرف الدولة وتكون صيغة دعمه كالأتي 5 سنوات الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.

-**من 6 إلى 7 سنوات**: يقوم العميل بتسديد 1 % من نسبة الفائدة وباقي تتكفل به الدولة.

-**من 8 إلى 9 سنوات**: يقوم العميل بتسديد 3% من نسبة فائدة وباقي تتكفل به الدولة.

**من 10 إلى نهاية مدة القرض**: يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسب على القرض والمقدرة بـ 5.25% .

لذا عادة ما يجتهد المتحصل على قرض الرفيق بتسديد مبلغ قرضه من أقصر مدة من خلال نسبة لدفعات مسبقة

\***قروض تمويل مشاريع السياحة**: ويعد رابح الأدنى لهذا نوع من قروض بـ 10000000 دج أما الحد الأعلى فيقدر بـ 50000000 دج

معدل الفائدة الذي يحتسب يقدر بـ 5.25%

\***صيغة التمويلية للقرض هي**

-المساهمة الشخصية تكون بنسبة 40%

-قيمة القرض نسبة 60% من قيمة مشروع

-الدعم يكون نسبة 4.5% من مبلغ الولايات جنوبا

\***الضمانات التي يتطلبها البنك على هذا القرض**

-رهن العقار

-الضمان FGAR

-الكفالة.

**القرض الإيجاري**: هذا النوع من القروض أيضا مدعم من كرف الدولة.

**الصيغة التمويلية**

-المساهمة شخصية تكون بنسبة 10%.

-مساهمة البنك بنسبة 60%.

-مساهمة الدولة بنسبة 30%<sup>84</sup>.

84 - وثائق " البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

وتحسب نسبة 10% الممنوحة من طرف المقترض على أنها أقساط مسبقة، و 30% إعانة من الدولة، أما 60% فتقرض عليها فائدة محددة بـ 5.25% وهذه النسبة محددة من طرف بنك الجزائر والضمان هنا هو عتاد المؤجر.

### 3- القروض طويلة الأجل

وهي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات وقد تصل إلى 20 سنة ويتمثل هذا نوع من القروض في القروض الاستثمارية والتي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة.

وهي: قروض دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

- القروض للتأمين بطالة (CNAC)

- القرض المصغر (ANJEM)

\*الصيغة التمويلية لكل نوع من القروض التي ذكرنا ما:

**القرض مصغر:** لا يتعدى مبلغ 1000000 دج وأجله 9 سنوات، السنة الأولى، فترة الاستعمال.

3 سنوات تأجيل

5 سنوات استهلاك

قرض ANSEJ و CNAC قد تبلغ قيمة هذا القرض 100000000 دج كحد أقصى وتكون صيغتها تمويلية كالآتي

أ) مبلغ مشروع لا يتعدى 5000000 دج

1% مساهمة شخصية

29% مساهمة ANSEJ و CNAC

70% مساهمة البنك

ب) مبلغ المشروع ما بين 500000 دج و 1000000 دج

2% مساهمة شخصية

28% مساهمة ANSEJ و CNA

70% مساهمة البنك

ما يقوم البنك بمنح قروض لبناء مساكن ريفية في إطار قابل لتسديد مدعمة من طرف هيئة الوطنية للسكن (FONAL) وصندوق وطني للسكن (CNL)<sup>85</sup>

**المطلب الثالث: القروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018**

85 - وثائق " البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

الجدول: رقم (III-1) بعض القروض ممنوحة من طرف وكالة مستغانم :

(خلال فصل من 2018-01-01 - 2018-03-31)

إن بنك الفلاحة وتنمية الريفية يقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل حيث الجدول التالي يبين لنا عدد بعض القروض المقدمة من طرف البنك

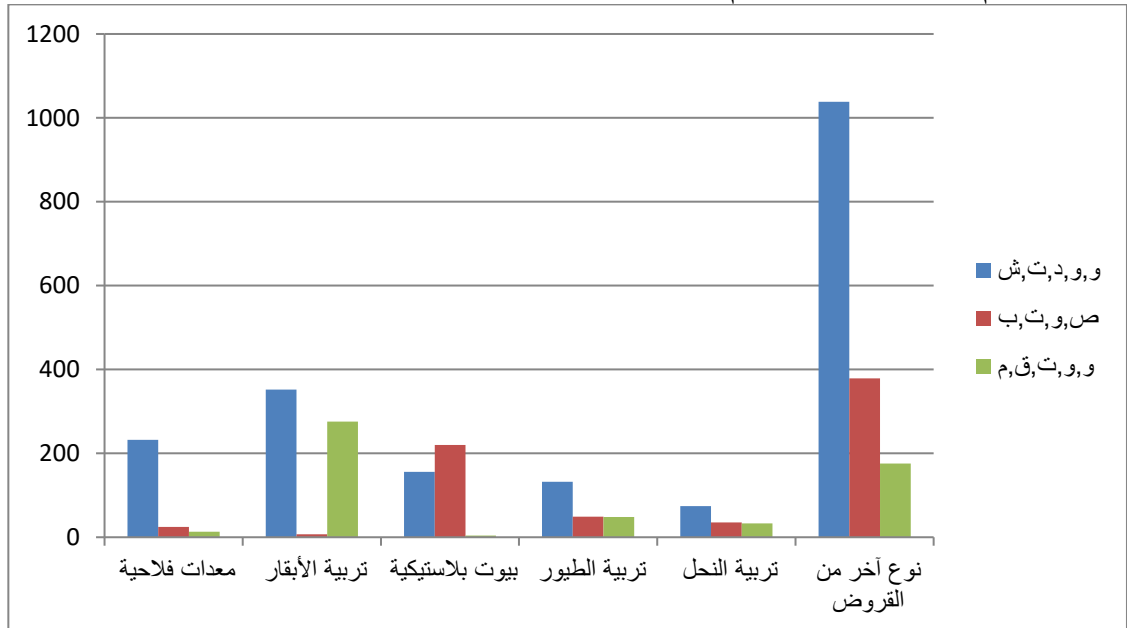
خلال فصل سنة 2018 وهذه القروض تتمثل في قروض دعم تشغيل الشباب وقروض تأمين عن البطالة والقروض مصغرة وهذه القروض طويلة الأجل.

مجموع الأجهزة		و.و.ت.ق.م		ص.و.ت.ب		و.و.د.ت.ش		الوظيفة الممولة
المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم	
590832	27	3779	13	114376	25	472677	232	معدات فلاحية
1107555	705	110482	276	249115	7	747958	352	تربية الأبقار
1093890	380	1061	4	596441	220	496388	156	بيوت بلاستيكية
809908	229	35433	48	249143	49	525332	132	تربية الطيور
126051	142	35442	33	38460	35	52149	74	تربية النحل
2966821	159 3	97014	176	773146	379	2 096661	103 8	نوع آخر من القروض
6695057	331 9	283211	550	2 020 681	785	4 391165	198 4	المجموع

و.و.د.ت.ش: وكالة وطنية دعم تشغيل الشباب.

ص.و.ت.ب: صندوق وطني

و.و.ت.ق.م: وكالة وطنية تدعيم القروض المصغرة



نلاحظ من خلال التحليل البياني أن القروض الممنوحة من طرف بنك مستغانم للوكالات فهي أرقام متفاوتة، أما فيما يخص الممنوحة لوكالة دعم تشغيل الشباب فهي أرقام كبيرة خاصة في مجال الفلاحة وتربية الأبقار وتنخفض في مجال تربية الطيور وتربية النحل.

ونلاحظ أيضا تضاعف القروض الممنوحة في كل من الصندوق الوطني، وكذا الوكالة لدعم القروض المصغرة وهذا ما يجعل كثرة البطالة الذي أدى إلى تذبذب في نمو اقتصاد الجزائر

بالرغم من القروض التي يقدمها البنك إلا أنها لم تساهم في تطوير الاقتصاد .

## خلاصة

من خلال هذا الفصل تعرفنا على قانون 90-10 ومختلف الإصلاحات التي طرأت عليه، كما تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مديرياته ومراكزه هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرفنا على مكانته المرموقة والتي احتلتها بين البنوك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك الجزائرية والتي تسعى إلى تبوءه على اعتبار أنه يترجم بعض من نتائج والإصلاحات التي باشرتها الدولة الرامية إلى إصلاح المنظومة المصرفية والاقتصادية بهدف مواكبة تطورات الاقتصادية

## الخاتمة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول الأهمية الكبيرة لقطاع البنكي ودوره في تنويع الاقتصاد وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد واستخدامات البنوك وأبرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى وطني والدولي على من السواء.

ولقد استهدف هذا البحث إبراز دور البنوك وكيفية مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري وانطلاقا من دراسة وفهم الموضوع من ناحية التطبيقية يتطلب تأهيل نظريا يزيح جوانب الغموض الذي فيه حيث قمنا باستعراض الجانب النظري عن التمويل البنكي ودوره في الاقتصاد وكذلك تعرفنا على الاقتصاد الجزائري وإشكالية تنويعه وبعض الإصلاحات الحادثة فيه وكذلك دور القطاع البنكي في تنويع الاقتصاد الجزائري ومن خلال هذه الجوانب نجيب على الإشكالية التالية:

أما تطبيقيا وواقعا قمنا بدراسة تطبيقية وكان على بنك الفلاحة وتنمية الريفية فكانت النتائج كما يلي:

نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مستغانم يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية بحيث يوفر البنك قروض استثمارية استغلالية وعدة أنواع أخرى.

-يقوم بنك الفلاحة وتنمية الريفية وكالة مستغانم بدور إيجابي من تمويل مشروعات وهذا ما يؤدي إلى التنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري..

-نلاحظ أنه مع كل زيادة حجم القروض الممنوحة من طرف بنك خاصة مؤسسات الصغيرة ومتوسطة بحيث توفر مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.

-بنك الفلاحة وتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا سيتم اختبار فرضيتين:

الفرضية الأولى:

تلعب البنوك دورا هاما في تنمية وتطوير الاقتصاد وذلك من خلال القروض التي تمنحها من أجل خلق مناصب شغل جديدة ودعم الاستثمار(الفرضية المقبولة)

الفرضية الثانية:

-للبنوك الجزائرية دور هام في تمويل مشاريع الاستثمارية بهدف تنويع الاقتصاد.( الفرضية المقبولة).

## توصيات والحلول المقترحة

### التوصيات

تنويع الصادرات عبر إحداث مجالات اقتصادية جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

وكذلك تنويع الفلاحة والصناعة والخدمات.

وتحسين ظروف الاستثمار الخاص والعام بشكل متساوي.

وتخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة.

وضع نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشركة بين القطاعين العام والخاص.

تطوير الطاقات المتجددة تجسيد سياسة جديدة لنجاعة طاقة

توفير فائض هام من إنتاج محروقات قابل لتميز بما يتيح تقليل الفرق بين الواردات والصادرات. أي أن جزائر تريد بتكثيف صادرات مقابل كبح تدفق الواردات.

تحفيز خلق الشركات من الجزائر ومراجعة القوانين المتعلقة بها وبالتمويل الاستثمار العمومي وإصلاح نظام البنكي وتطوير سوق رأسمال ومراجعة سياسة الصناعية وإعادة تنظيم تسيير العقاري الصناعي وإعداد برنامج جديد لتنويع المناطق الصناعية وتطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية ووضع نظام جديد للإحصائيات لخروج الجزائر من ريع المحروقات عدم إعطائها أهمية كبرى والاعتماد على الأرض لأن الجزائر لها 32 مليون هكتار التربة ذات جودة عالية

ويمكنها الاستفادة منها جيدا وكذلك قطاع الصناعي من إنتاج أشياء التي تربح والجزائر يمكنها الاستفادة من جميع القطاعات لأن البلاد شاسعة يجب الاستغلال ثروتها من أجل تطويرها.

## الحلول

-وضع الإنسان المناسب في المكان مناسب

-فصل السلطات القضائية الثلاثة التشريعية والتنفيذية

-القضاء على البيروقراطية والرشوة التي ترعب المستثمرين

-التركيز على التنمية البشرية

-تطوير الزراعة

-بناء هياكل سياحية

-التقرب من ألمانيا والصين والإبتعاد عن فرنسا

-تطوير الصناعة في الجزائر

-الاهتمام بالتكنولوجيا

-تشجيع براءة الإختراع بتقديم قروض من طرق بنوك تجارية ودعم البحث العلمي.

-دعم برامج تشغيل الشباب وإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

-تنويع الصادرات ومناطق تبادل التجاري.

إصلاح المنظومة البنكية والمالية من الجزائر من أجل مراعاة تطورات الحاملة وكذلك رفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للوطن وبشكل حضاري.

## قائمة المراجع

### الكتب

- 01- خطاب علي، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 02 - حمزة محمود الزبيدي، دار الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2002.
- 03 - زياد رمضان، ادارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 1997.
- 04 - عبد المطلب عبد الحميد "البنوك الشاملة: عملياتها وادارتها"، دار الجامعة، مصر، طبعة 2000.
- 05 - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، طبعة 1999.
- 06 - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدروري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 2، أردن، 2003.
- 07 - محمد سعيد أنورسلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، طبعة 2005.
- 08 - منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مدخل اتخاذ القرار، مركز الدلتا للطباعة، طنطا، مصر، طبعة 2009.
- 09 - ناظم محمد نوري التمري، النفود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1995.

- 10- إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)." .
- 11- بخراز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان وطني لمطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ثالثة 2005.
- 12- حسين جميل البديري، "البنوك، مدخل محاسبي واداري"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2003.
- 13- شاكرك القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1992.
- 14- لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
- 15- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2004.
- 16- محفوظ لشعب، "الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004.
- 17- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "ادارة البنوك"، دار المناهج والتوزيع، طبعة 2006.
- 18- نصيرة لبجيري، "التجربة الجزائرية في الاصلاحات البنكية"، المؤسسة وقضايا التنمية.

#### المجلات

- 1- عبد الجليل بوداح، "معالجة المخاطرة في حال منح القروض البنكية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منشوري، قسنطينة 8 ديسمبر 2008.
- 2- رحيم حسين، ملف موضوعات في الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ولاية برج بوعريج، الجزائر، العددان، 61-62، 2013.

#### المذكرات

- 1- عمران حكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة لنيل درجة الماجستير، فرع: الإستراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دفعة 2007 -2008 ساعوا باية، الانعاش الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008

#### مدخلات

1-ميلود زيد الخير، مداخل مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الاشارة إلى برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر.

### القوانين والدرساتير

- 1-القانون رقم 12-86 ، المتعلق بنظام البنوك والقرض في 19 أوت 1986.
- 2-القانون رقم 10-90 ومتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990.
- 3- قانون 06-88 المعدل و متمم للقانون 12-86 الصادر في 12 جانفي 1988.
- 4- القانون رقم 10-90 ومتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990.
- 5-حسب القانون رقم 144-62 الصادر بتاريخ 13-12-1962، المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري، وتحديد قانونه الأساسي.

### المراجع باللغة الفرنسية

- La Laupretre Catherine d'hoir, droit au crédit, Ellipses édition Marketing, Paris 1999, P 90
- Jaffeux Corynne, Bourse et financement des entreprises, édition Dalloz, Paris ; 1994, P5.

### المواقع الالكترونية

- www.eqtissad blog sport.com
- www.andi.dz
- [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

### الوثائق

- البنك الفلاحة والتنمية الريفية" وكالة مستغانم.

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
33	نواتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2017	(1-II)
33	معدم التضخم بالجزائر خلال فترة 2010-2017	(2-II)
34	معدلات البطالة خلال 2010-2017 بالجزائر	(3-II)
35	ميزان تجاري في الجزائر خلال 2010-2017	(4-II)
36	النمو الاقتصادي 2010-2017	(5-II)
38	المشاريع الاستثمارية المصرحة لسنة 2018	(6-II)
55	بعض القروض ممنوحة من طرف وكالة مستغانم 2018	(1-III)

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
33	نتائج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2017	(1-II)
33	معدم التضخم بالجزائر خلال فترة 2010-2017	(2-II)
34	معدلات البطالة خلال 2010-2017 بالجزائر	(3-II)
35	ميزان تجاري في الجزائر خلال 2010-2017	(4-II)
36	النمو الاقتصادي 2010-2017	(5-II)
38	المشاريع الاستثمارية المصرحة لسنة 2018	(6-II)
48	هيئات الرقابة في نظام مصرفي	(1-III)

# الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

01	.....	مقدمة
04	.....	الفصل الأول: التمويل البنكي ودوره في الاقتصاد
05	.....	المبحث الأول: إطار النظري للبنوك
05	.....	المطلب الأول: تعريف البنك ومبادئه
06	.....	المطلب الثاني: أنواع البنوك
10	.....	المطلب الثالث: أهمية البنوك في الاقتصاد
12	.....	المبحث الثاني: آليات التمويل البنكي للاقتصاد
12	.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التمويل البنكي
14	.....	المطلب الثاني: تمويل بنكي لنشاطات الاستغلال
20	.....	المطلب الثالث: تمويل بنكي لنشاطات الاستثمار
25	.....	الفصل الثاني: اقتصاد الجزائري وإشكالية تنويعه
26	.....	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن اقتصاد الجزائري
26	.....	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الجزائري
26	.....	المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد جزائري
30	.....	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
33	.....	المبحث الثاني: وضعية معاصرة لاقتصاد الجزائري
33	.....	المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الخام خلال 2010-2017
34	.....	المطلب الثاني: تطور مختلف مؤشرات الاقتصادية خلال 2010-2017
37	.....	المطلب الثالث: هيكل الاقتصاد الجزائري في سنة 2017
30	.....	الفصل الثالث: دور القطاع البنكي في تنويع الاقتصاد الجزائري
43	.....	المبحث الأول: هيكل نظام البنكي على ضوء الإصلاحات
43	.....	المطلب الأول: محطات الرئيسية لإصلاح نظام بنكي
46	.....	المطلب الثاني: هيكل نظام بنكي على ضوء قانون نقد والقرض
47	.....	المطلب الثالث: هيئات رقابة في نظام بنكي جزائري
50	.....	المبحث الثاني: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنويع الاقتصاد
50	.....	المطلب الأول: تعريف البنك BADR
51	.....	المطلب الثاني: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
54	.....	المطلب الثالث: قروض ممنوحة من طرف BADR خلال فترة 2010-2017
59	.....	خاتمة
63	.....	قائمة المصادر والمراجع

